الفصل الخامس

المتغيرات المحددة لمشاركة الزوجة العاملة في القرارات الأسرية

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

تمهيد.

أولا : المتغيرات الديموجرافية والاجتماعية .
ثانيا : المتغيرات التعليمية والثقافية .
ثالثا : متغيرات المكانة العائلية (الاجتماعية والاقتصادية) .
رابعا : متغيرات الحالة العملية (العمل) .
خامسا : الخلاصة .

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد:

تمثل دراسة الأسرة أهمية كبرى عند المفكرين الاجتماعيين، وذلك من منطلق كون الأسرة النواة التي يتأسس من خلالها المجتمع، فالأسرة كما تؤكد أدبيات التنشئة الاجتماعية، هي الخلية الأولى التي تتشكل فيها أنماط سلوك الفرد وقيمة اتجاهاته المختلفة نحو المجتمع ودوره فيه . وما من شك أن التغيرات الاقتصادية التي حدثت في المجتمع السعودي بعد اكتشاف النفط، أثرت في مكانة المرأة في المجتمع، وفي طبيعة النظرة إليها، وذلك نتيجة لعوامل متعددة سببت التغير، وأهمها التغيرات التي حدثت على الصعيد الاقتصادي، فالأسرة تغيرت من حيث نمطها وحجمها، كما تأثر السلوك الإنجابي وأساليب التنشئة الاجتماعية، وتغيرت بعض العادات والتقاليد المرتبطة بجوانب الحياة الأسرية المختلفة، وإذا كانت الأسرة تأثرت بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت، فإن هذه التغيرات قد ظهرت على الأسرة بانتشار الأسرة النواة Nuclear Family، وهي الأسرة التي ظلت مركز التناسل ومصدر الرعاية الأولية لأفراد الأسرة . ويعود السبب في تقلص حجم الأسرة الممتدة إلى اختفاء الدور الوظيفي لها، إذ أصبحت مؤسسات الدولة تقوم عنها بهذا الدور، بالإضافة لانخفاض ظاهرة تعدد الزوجات؛ نتيجة لزيادة درجة التعليم والوعي الاجتماعي الذي نالت المرأة قسطاً منه بسبب عملية التغيير والتحديث التي حدثت في المجتمع .

وارتباطاً بذلك وقعت تغيرات طرأت على حياة المرأة السعودية خصوصاً داخل الأسرة وخارجها خلال مدة التحول التي واكبت ظهور النفط وتصديره ،ويمكن رصد هذه التغيرات على النحو الآتي:

١- فتح المجال للمرأة بالتعليم والاستمرار فيه، حتى أعلى الدرجات .

٢- خروج المرأة للعمل، حيث أصبحت تشكل مصدر دخل اقتصادي مهم بالنسبة لكثير من الأسر .

٣- تغير مكانة المرأة والنظرة إليها سواء على صعيد المجتمع العام أو على صعيد الأسرة بشكل خاص .

٤- تأخر سن الزواج بالنسبة للمرأة .

٥- لم يعد الزوج أو الرجل بشكل عام العائل الوحيد للأسرة، بل تشاركه في ذلك المرأة والأبناء .

وهكذا أصبحت الأسرة في المجتمع السعودي الحديث أكثر تحرراً إلى حد ما من سلطة العائلة الكبيرة، فلم تعد القرارات الخاصة بالزوجين وبأولادهما تخص أحداً غيرهما، ولم يعد يتدخل فيها أطراف أخرى داخل النطاق العائلي .

ونتيجة للتحولات التي طرأت على وضع المرأة في المجتمع عموماً، والأسرة خصوصاً، أصبحت المرأة أكثر وعياً ومطالبة بحقوقها . ويُعدّ اتخاذ القرار من أكثر الموضوعات التي تمثل أهمية كبرى بالنسبة للمرأة في أي مجتمع، والمجتمع السعودي كذلك، فعلى أساسه يتحدد مستقبلها، وسعادتها، وسعادة أسرتها، فبدأت تطالب وتصر على مشاركة الرجل في صنع القرارات الخاصة بالأسرة، وأصبح ذلك مصدراً للتوتر الأسري؛ نظراً لتعنت الرجل في أحيان كثيرة في السماح للمرأة بالمشاركة، حتى في القرارات التي تمس حياتها بشكل مباشر .

وتعدّ مشاركة المرأة في القرارات الأسرية من الأمور المرتبطة بالعديد من المتغيرات التي تحدد مدى هذه المشاركة، ومنها : السن، عدد سنوات الزواج، عدد الأطفال، الاستقلال المادي للزوجة، انتماؤها العائلي، وعملها، وتعليمها، وثقافتها، وسوف نعرض بالتحليل لكل متغير من هذه المتغيرات :

أولاً : السن بوصفه متغيراً محدداً لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية :

لقد أوضحت بعض الدراسات تأثير السن على شخصية الأفراد، وطريقة تعاملهم مع المواقف المختلفة في الحياة، فكلما زاد سن الفرد، وتقدم في العمر، كلما نضجت شخصيته، وزادت خبرته في الحياة، وهي الخبرة التي تمكنه من التعامل بمهارة أكثر مع مواقف الحياة اليومية . ولقد أدرجت بعض الدراسات السن بوصفه عاملاً من العوامل المحددة لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، ففي دراسة " الصديقي " ثبت أنه لا توجد علاقة ارتباطية بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ القرارات الأسرية باستثناء مرحلة تبني قرار تعليم البنات (الصديقي، ١٩٩٨م) . أما دراسة " الساعاتي " فقد توصلت إلى أن سيطرة الزوجة تزداد في الأسرة، كما ترتفع مشاركتها في القرارات الأسرية، كلما كبرت في السن وطالت مدة زواجها، في كل من الريف والحضر (الساعاتي، ١٩٧٢م).

جدول رقم (٢٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأخذ الزوج موافقة الزوجة إذا رغب في شراء سلعة معينة

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- دائماً	١٣٨	٣٥ر٨
- أحياناً	٢٠٢	٥٢ر٥
- نادراً	٢٨	٧ر٣
- لا	١٦	٤ر٢
- من دون إجابة	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٢) أن نسبة (٣٥ر٨ ٪) أجابت بأن الزوج دائماً

يأخذ موافقة الزوجة، بينما ذكرت نسبة (٥ر٢٥٪) أنه أحياناً ما يفعل ذلك، في حين أن نسبة (٣,٧٪) أجابت بأنه نادراً ما يأخذ موافقتها، بينما أكدت نسبة (٢ر٥٤ ٪) بأنه لا يأخذ موافقتها .

جدول رقم (٢٣)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة (*)

أخذ الزوج موافقة زوجته / سن الزواج	دائماً		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٧	٣٠ر٤	١٣	٥٦ر٥	٢	٨ر٧	١	٤ر٣	٢٣	٦ر٧	٢١ر٦	٠ر٠٤
٢٦ – ٣٠ سنة	٤٠	٣٣ر٦	٦٨	٥٧ر١	٨	٦ر٧	٣	٢ر٥	١١٩	٣٤ر٩		
٣١ – ٣٥ سنة	٣٢	٣٨ر١	٤٦	٥٤ر٨	٥	٦ر٠	١	١ر٢	٨٤	٢٤ر٦		
٣٦ – ٤٠ سنة	٣١	٤١ر٩	٣٤	٤٥ر٩	٣	٤ر١	٦	٨ر١	٧٤	٢١ر٧		
٤١ سنة فما فوق	١٤	٣٤ر١	١٥	٣٦ر٦	٨	١٩ر٥	٤	٩ر٨	٤١	١٢ر٠		
المجموع	١٢٤	٣٦ر٤	١٧٦	٥١ر٦	٢٦	٧ر٦	١٥	٤ر٤	٣٤١	١٠٠ر٠		

(*) من دون إجابة (٤٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٢٣) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢١ر٦)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٤)، الأمر الذي يعني وجود علاقة بين المتغيرين، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أنه كلما ارتفع سن الزوجة كلما زادت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة ما، حيث نلاحظ أن الزوجات في سن (٣١ – ٣٥ سنة) بلغت نسبة أخذ الأزواج موافقتهن دائماً في حال رغبتهم في شراء سلعة (١ر٣٨ ٪)، ونسبة (٩ر٤١ ٪) في سن (٣٦ – ٤٠ سنة)، وذلك يرجع إلى أنه بتقدم الزوجة في العمر تنضج

شخصيتها، وتزداد خبرتها، ويكتمل إدراكها النفسي والاجتماعي، وبشكل عام فقد ارتفع سن الزواج في السنوات الأخيرة، وذلك نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية ؛ لأن الأغلبية من الشباب يلتحقون بالتعليم بمراحله المختلفة، ويستغرقون فيه عدة سنوات، تتلوها مدة من الاستقرار المادي، والاستعداد للزواج، وبالنسبة للشابات أيضاً، فإنهن يكملن تعليمهن الجامعي، ثم يعملن بعد ذلك مدة عام أو عامين، ولذلك نجد أن أغلبية الشابات يتزوجن في السن (٢٣ – ٢٥سنة)، والشباب في سن (٢٧ – ٣٢ سنة) .

جدول رقم (٢٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج	٣٢	٨ر٣
- الزوجة	١٦	٦ر٨
- الاثنان معاً	٣١٥	٨١ر٨
- أخرى	٦	١ر٦
- لم تجب	٦	١ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢٤) بن نسبة (٨,٤٪) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٦,٨٪) بأنها الزوجة، فيما أكدت نسبة (٨١,٨٪) بأنهما الاثنان معاً .

جدول رقم (٢٥)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

من يتخذ القرار بعدد الأبناء / سن الزواج	الزوجة		الزوج		الاثنان معاً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	١	٤ر٣	-	-	٢٢	٩٥ر٧	-	-	٢٣	٦ر٨		
٢٦ – ٣٠ سنة	١١	٩ر٢	٨	٦ر٧	١٠٠	٨٤ر٠	-	-	١١٩	٢ر٥		
٣١ – ٣٥ سنة	٤	٤ر٨	٩	١٠ر٨	٦٥	٨٧ر٣	٥	٦ر٠	٨٣	٢٤ر٦	٢٠ر٩	٠ر٠٥
٣٦ – ٤٠ سنة	١٠	١٣ر٩	٥	٦ر٩	٥٧	٧٩ر٢	-	-	٧٢	٢١ر٤		
٤١ سنة فما فوق	٣	٧ر٥	٢	٥ر٠	٣٤	٨٥ر٠		٢ر٥	٤٠	١١ر٩		
المجموع	٢٩	٨ر٦	٢٤	٧ر١	٢٧٨	٨٢ر٥		١ر٨	٣٣٧	١٠٠ر٠		

(×) بدون إجابة ٤٨ .

يتضح من الجدول رقم (٢٥) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٩) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٥) حيث يتضح من بيانات الجدول أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين بلغت (٩٥ ,٧) في السن (أقل من ٢٥ سنة) بينما في السن (من ٢٦ – ٣٠ سنة) بلغت (٨٤ ٪)، في حين بلغت (٧٨ر٣ ٪) في السن (من ٣١ – ٣٥ سنة) . وقد يرجع ذلك إلى كون الزوجة هي المسؤولة بشكل مباشر عن عملية الحمل والولادة، مما يجعل قرارها في هذه الحالة ضرورياً، إذ يعتمد ذلك على حالتها الصحية وسنها، وخصوصاً أنه من الناحية الطبية ينصح الأطباء المرأة بعدم الإنجاب بعد سن الثلاثين، هذا طبعاً في حالة كون الزوج متفهماً لهذا الأمر، إذ إنه على الرغم من أن حالة الزوجة الصحية والعمرية لا تسمح أحياناً بإنجاب عدد أكبر من الأبناء، إلا أن بعض الأزواج يصر على ضرورة حمل الزوجة، وإلا سيتزوج امرأة أخرى، خصوصاً

إذا أنجبت الزوجة بنات فقط، فتستمر في الحمل على أمل أن تنجب الولد الوارث، إذ إن الأسرة تقاس قوتها عن طريق عدد الأبناء الذكور، فالطلب لا يزال عالياً على الأبناء الذكور في الأسرة الخليجية عموماً، ولا تستطيع الزوجة أن تأخذ وضعها الاجتماعي والنفسي المريح إلا بعد إنجاب الابن الوارث (الرميحي، ١٩٨١م، ١١٠) .

وارتباطاً بذلك توضح معطيات الدراسات الميدانية أن الزوجين معاً هما اللذان يتخذان القرار بعدد الأبناء، إذ بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الاثنين (٨ر٨١٪) وتمثل أعلى نسبة، حيث بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٣ر٨ ٪) فقط، بينما بلغت (٨ر٦٪) من قبل الزوجة، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة ؛ نتيجة للتغيرات السريعة التي شهدها المجتمع السعودي الناتجة عن الطفرة الاقتصادية التي أدت إلى ظهور قيم واتجاهات جديدة مواكبة لهذه التغيرات، والأسرة السعودية، ومكانة المرأة السعودية في المجتمع عموماً، وبالأسرة بصفة خاصة من ضمن هذه التغيرات، مما جعل العلاقة بين الزوجين علاقة مشاركة وسلطة مشتركة، وذلك بعد أن كانت سلطة الزوج مطلقة في اتخاذ القرارات الأسرية، ومنها عدد الأبناء، واتصالاً بذلك توصلت دراسة « الصديقي » من ضمن نتائجها إلى أنه لا توجد علاقة بين عمر الزوجة ومشاركتها في جميع مراحل اتخاذ قرار تنظيم الأسرة واستكمال تعليم البنات (الصديقي، ١٤٠٨هـ) .

جدول رقم (٢٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً للعلاقة بين الزوج والزوجة ماذا ينبغي أن تكون

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- أن تطيعه دائماً	١٥	٣ر٩
- أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها	١١٤	٢٩ر٦
- أن تراجعه في بعض الأمور	٨	٢ر١
- أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها	٢٣٣	٦٠ر٥
- أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة	١٢	٣ر١
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢٦) أن نسبة (٣ر٩٪) أجابت أن تطيعه دائماً، بينما أجابت نسبة (٢٩ر٦٪) أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها، في حين أن نسبة (٢ر١٪) أن تراجعه في بعض الأمور، بينما أجابت نسبة (٦٠ر٥٪) أن تتشاور معه، وتحاول إقناعه بوجهة نظرها، وذكرت نسبة (٣ر١٪) أن تصر على وجهة نظرها مادامت صحيحة .

جدول رقم (٢٧)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وماذا ينبغي أن تكون العلاقة بين الزوج والزوجة (×)

العلاقة بين الزوجة والزوج / سن الزواج	أن تطيعه دائماً		أن تطيعه في الأمور التي تقتنع بها		أن تراجعه في بعض الأمور		أن تتشاور معه وتحاول إقناعه		أن تصر على وجهة نظرها ما دامت صحيحة		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	١	٤ر٣	٨	٢٤ر٨	–	–	١٣	٥٦ر٥	١	٤ر٣	–	–	٢٣	٦ر٨	١١ر١	٠ر٩ غير دالة
٢٦ – ٣٠ سنة	٦	٥ر٠	٢٨	٢٣ر٥	٣	٢ر٥	٧٨	٦٥ر٥	٣	٢ر٥	١	٠ر٨	١١٩	٣٥ر١		
٣١ – ٣٥ سنة	٢	٢ر٤	٢٨	٣٣ر٣	١	١ر٢	٥٠	٥٩ر٥	٣	٣ر٦	–	–	٨٤	٢٤ر٨		
٣٦ – ٤٠ سنة	٤	٥ر٦	٢٣	٢١ر٩	٣	٤ر٢	٤٠	٥٥ر٦	٢	٢ر٨	–	–	٧٢	٢١ر٢		
٤١ سنة فما فوق فوق	١	٢ر٤	١٥	٣٦ر٦	–	–	٢٣	٥٦ر١	٢	٢ر٨	–	–	٤١	١٢ر١		
المجموع	١٤	٤ر١	١٠٢	٣٠ر١	٧	٢ر١	٢٠٤	٦٠ر٢	١١	٣ر٢	١	٠ر٣	٣٣٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤٦) .

يتضح من الجدول رقم (٢٧) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١ر١١٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٩ر٠٪)

جدول رقم (٢٨)

يوضح العلاقة بين سن الزوجة وموقفها إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة إذا لم يأخذ الزوج برأيها / سن الزواج	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٢٥ سنة فأقل	٥	٢١	–	–	–	–	١٨	٧٨ر٢	–	–	٢٣	٦ر٨	١٣ر٣	٠ر٦ غير دالة
٢٦ – ٣٠ سنة	٢٧	٣١ر٤	٤	٣ر٤	٣	٢ر٥	٧٤	٦٢ر٧	–	–	١١٨	٣٤ر٨		
٣١ – ٣٥ سنة	٣٠	٣٦ر١	١	١ر٢	١	١ر٢	٥٠	٦٠ر٢	١	١ر٢	٨٣	٢٤ر٥		
٣٦ – ٤٠ سنة	١٨	٢٤ر٣	٣	٤ر١	–	–	٥٣	٧١ر٦	–	–	٧٤	٢١ر٨		
٤١ سنة فما فوق	١١	٢٦ر٨	–	–	١	٢ر٤	٢٩	٧٠ر٧	–	–	٤١	١٢ر١		
المجموع	١٠١	٢٩ر٨	٨	٢ر٤	٥	١ر٥	٢٢٤	٦٦ر١	١	٠ر٣	٣٣٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤٦) .

وتضح من الجدول رقم (٢٨) عدم وجود علاقة بين متغير السن وموقف الزوجة إذا لم يأخذ زوجها برأيها،حيث بلغت قيمة كا٢ (١٣ر٣)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى ارتباطاً من متغير السن (سن الزوجة) كسيطرة بعض القيم والتقاليد التي تفرض أشكالاً محددة للعلاقة، تتجاوز أحياناً فاعلية تأثير العديد من المتغيرات الحديثة، كالتعليم أو عمل المرأة وحصولها على دخل أو تحقيقها لاستقلال اقتصادي .

جدول رقم (٢٩)
يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة
إذا لم يأخذ زوجها برأيها

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- تصر على ضرورة المشاركة	١١٠	٢٨ر٦
- تتركه يفعل ما يريد	٩	٢ر٣
- تستعين بالأقارب للضغط عليه	٥	٢ر٣
- تحاول إقناعه	٢٥٨	٦٧ر٠
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	٢	٠ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢٩) أن نسبة (٢٨ر٦٪) من المبحوثات أجابت بأنها تصر على ضرورة المشاركة، بينما أشارت نسبة (٢ر٣٪) إلى أنها تتركه يفعل ما يريد، في حين أجابت نسبة (١ر٣٪) بأنها تستعين بالأقارب للضغط عليه، وأجابت نسبة (٦٧ر٠٪) بأنها تحاول إقناعه .

جدول رقم (٣٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / عدد الأطفال	أوافق عن رضاء		أرضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	١	٩ر	٢٩	٢٦ر١	٦	٥ر٤	٦٢	٥٥ر٩	١٣	١١ر٧	١١١	٢٨ر٩	٢٨ر٠	٠ر٠٠٥ دالة
من ٣– ٤ أطفال	١	١ر٣	٦٤	٤١ر٠	٨	٥ر١	٦٠	٣٨ر٥	٢٢	١٤ر١	١٥٦	٤٠ر٦		
من ٥–٦ أطفال	٢	٢ر٣	٣٦	٤١ر٩	٦	٧ر٠	٣٢	٣٧ر٢	١٠	١١ر٦	٨٦	٢٢ر٤		
من ٧ أطفال فما فوق	١	٣ر٢	٢٢	٧١ر٠	١	٣ر٢	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
المجموع	٦	١ر٦	١٥١	٣٩ر٣	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر١	٤٨	١٢ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٠) وجود علاقة بين عدد أطفال الزوجة، وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٨ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٥) حيث تبين معطيات الجدول أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما شكل نقطة ضعف عند الزوجة، حيث تضطر للرضى بالأمر الواقع بسبب أطفالها، ونلاحظ أن نسبة من ترضى بالأمر الواقع، ولديها طفلان، بلغت (٢٦ر١ ٪)، في حين بلغت نسبة رضاء من لديها خمسة أطفال أو ستة أطفال بالأمر الواقع (٤١ر٩ ٪)، في حين بلغت نسبة رضاء من لديها سبعة أطفال أو أكثر بالأمر الواقع (٧١ر٠ ٪)، وفي المقابل نجد أن نسبة من تطلب الطلاق في حالة زواج زوجها بزوجة أخرى ترتفع في حالة وجود عدد قليل من الأطفال،فنلاحظ في حالة

وجود طفلين أن نسبة من تطلب الطلاق بلغت (٩ر٥٥٪) أما في حالة وجود خمسة أطفال أو ستة فبلغت النسبة (٢ر٣٧ ٪)، وفي حالة وجود سبعة أو أكثر من الأطفال بلغت نسبة من تطلب الطلاق (٩ر ١٢٪)، وذلك لأنه يحق للزوج الاحتفاظ بالأبناء لديه بعد سن معينة، وفي حالة زواج الأم المطلقة، يحق له أخذ الأبناء في أي سن(×).

وتشير « نادية يوسف » بخصوص منزلة الزوجة والتقويم لهذه المنزلة من خلال مؤشرات السلوك التناسلي، حيث تسوق الكاتبة الأدلة في مقالها المفصل عن المرأة إلى أن المرأة تحتل مركزاً تابعاً في جميع المجالات، وتستمد قدراً من القوة خلال الدور الذي تضطلع به زوجة ودور الأمومة المرتبط به، إذ يمثل الطفل شكلاً أكثر بكثير من أشكال التأمين الاجتماعي ضد الطلاق أو تعدد الزوجات الذي يتهدد المرأة، إذ إن المرأة تستمد منزلة رفيعة من الأمومة حتى وإن طلقت أو نبذت من أجل زوجة ثانية؛ لذلك علينا أن نتوقع أن تواصل المرأة أنشطة الإنجاب طوال سنواتها التناسلية . (رسام، ١٩٨٤م ، ٢٣ – ٢٤) . والملاحظ أن عدد أولاد الزوجة يدفعها إلى الرضى والقبول بالأمر الواقع، ويمثل لها تأميناً ضد الطلاق، ولكن ليس ضد تعدد الزوجات، ففي مجتمعنا كثير من حالات الزوجات اللاتي يضطررن لقبول ذلك في ظل وجود أولاد وغياب أي خيارات أمام الزوجة أفضل من وضعها الذي هي فيه .

جدول رقم (٣١)

(×) تُعدّ ظاهرتا تعدد الزوجات والطلاق ظاهرتين اجتماعيتين مهمتين في المجتمع السعودي، ومع أن ظاهرة تعدد الزوجات تقلصت نسبياً، إلا أنها ما زالت موجودة ومنتشرة في بعض الفئات الاجتماعية، والملاحظ أن ارتفاع المستوى الاقتصادي للزوج يُعدّ من العوامل التي تدفع الزوج إلى التفكير في الزواج بزوجة أخرى ؛ لذلك تتخوف الزوجة السعودية من ذلك، حيث أصبح من المتعارف عليه أنه كلما ازداد دخل الزوج فإنه سيفكر في الزواج بأخرى . وما يقلق قطاعات المجتمع عموماً انتشار ظاهرة الطلاق، إذ وصلت إلى (٦٠٪) والتي تُعدّ من نتاج التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، وتنتشر في الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة؛ نتيجة إشكاليات اجتماعية ناتجة عن صعوبات التكيف مع الأوضاع الجديدة ..

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وأخذ الزوج موافقة الزوجة عند شراء سلعة معينة

أخذ الزوج موافقة الزوجة / عدد الأطفال	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ - طفلين	٤٢	٣٧ر٨	٦٠	٥٤ر١	٦	٥ر٤	٣	٢ر٧	-	-	١١١	٢٨ر٨	٢٨ر٠	٠ر٠٠٥ دالة
من ٣- ٤ أطفال	٥٣	٣٣ر٨	٩٠	٥٧ر٣	٧	٤ر٥	٦	٣ر٨	١	٦ر	١٥٧	٤٠ر٨		
من ٥-٦أطفال	٣٥	٤٠ر٧	٣٩	٤٥ر٣	٨	٩ر٣	٤	٤ر٧	-	-	٨٦	٢٢ر٣		
من ٧ أطفال فما فوق	٨	٢٥ر٨	١٣	١٤ر٩	٧	٢٢ر٦	٣	٩ر٧	-	-	٣١	٨ر١		
المجموع	١٣٨	٣٥ر٨	٢٠٢	٥٢ر٥	٢٨	٧ر٣	١٦	٤ر٢	١	٣ر	٣٨٤	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٣١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢١ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٤)، حيث تبين معطيات الدراسة الميدانية أن أعلى نسبة تشير إلى أن الزوج يأخذ موافقة الزوجة (دائماً) في حال شراء سلعة معينة، حيث بلغت (٧ ر ٤٠٪)، للزوجات اللاتي لديهن (٥ أو ٦ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته في شراء سلعة معينة (٣ر٤٥٪) ممن أنجبن (٥ أو ٦ أطفال)، وبلغت أعلى نسبة أخذ الزوج لموافقة الزوجة (أحياناً) عند رغبته شراء سلعة معينة (٣ر٥٧٪) ممن أنجبن (٣ أو ٤ أطفال)، في حين بلغت نسبة أخذ الزوج موافقة الزوجة دائماً (٨ر٣٧٪) في حال وجود طفلين أو أقل، ونسبة (١ر٥٤٪) أحياناً .

جدول رقم (٣٢)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لصاحب القرار في

إقامة علاقات جديدة مع آخرين (×)

البيانات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- الزوج	٢٩	٧ر٥
- الزوجة	٣٠	٧ر٨
- الزوجة والزوج معاً	٢١٨	٥٦ر٦
- حسب الظروف	١٠٧	٢٧ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن نسبة (٧ر٥٪) أجابت بأنه الزوج، بينما ذكرت نسبة (٧ر٨٪) بأنها الزوجة، في حين أشارت نسبة (٥٦ر٦٪) بأنهما معاً، ونسبة (٢٧ر٨٪) أجابت بأن ذلك حسب الظروف، ويتضح من البيانات أن أعلى نسبة في اتخاذهما معاً للقرار، مما يشير إلى تغير طبيعة العلاقة بين الزوجين، وأن هناك مساحة للنقاش وتبادل الآراء .

جدول رقم (٣٣)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار عند إقامة علاقة جديدة مع آخرين (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / عدد الأطفال	دائماً		أحياناً		نادراً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ - طفلين	٧	٦ر٣	٦	٥ر٤	٦٦	٥٩ر٥	٣٢	٢٨ر٨	١١١	٢٨ر٨	٤ر٠١	٠ر٩ غير دالة
من ٣- ٤ أطفال	١١	٧ر٠	١٥	٩ر٦	٨٦	٥٤ر٨	٤٥	٢٨ر٧	١٥٧	٤٠ر٨		
من ٥-٦ أطفال	٨	٩ر٤	٦	٧ر١	٥١	٦٠ر٠	٢٠	٢٣ر٥	٨٥	٢٢ر١		
من ٧ أطفال فما فوق	٣	٩ر٧	٣	٩ر٧	١٥	٤٨ر٤	١٠	٢٣ر٣	٣١	٨ر١		
المجموع	٢٩	٧ر٦	٣٠	٧ر٨	٢١٨	٥٦ر٨	١٠٧	٢٧ر٩	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٣٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت نسبة كا٢ (٤ر٠١) مما يشير إلى عدم وجود فروق إحصائية عند مستوى (٠ر٩) .

جدول رقم (٣٤)

يوضح العلاقة بين عدد الأطفال وقبول الزوج إقامة علاقة مع أسرة أخرى تكون الزوجة السبب في إقامة هذه العلاقة (×)

قبول الزوج إقامة علاقة / عدد الأطفال	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠ – طفلين	١٠	٩ر٢	٢٤	٢٢ر٠	٣٦	٣٣ر٠	٣٩	٣٥ر٨	–	–	١٠٩	٢٨ر٥	١٢ر٠	٠ر٤ غير دالة
من ٣– ٤ أطفال	١٧	١٠ر٨	٢٤	١٥ر٢	٦٥	٤١ر٤	٤٩	٣١ر٢	٢	١ر٣	١٥٧	٤١ر٤		
من ٥–٦ أطفال	٩	١٠ر٦	١٠	١١ر٨	٣٢	٣٧ر٦	٣٤	٤٠ر٠	–	–	٨٥	٢٢ر٢		
من ٧ أطفال فما فوق	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٩	٢٩ر٠	١٥	٤٨ر٤	–	–	٣١	٨ر١		
المجموع	٤٠	١٠ر٥	٦١	١٦ر٠	١٤٢	٣٧ر٢	١٣٧	٣٥ر٨	٢	٠ر٥	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

ويتضح من الجدول رقم (٣٤) عدم وجود علاقة بين عدد الأطفال وصاحب القرار في حالة إقدام الأسرة على إقامة علاقة جديدة مع آخرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٢ر٠)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وربما يرجع ذلك إلى فاعلية متغيرات أخرى أقوى من متغير عدد الأطفال، كعدد سنوات الزواج، ومستوى تعليم الزوجة .

ويبين الجدول رقم (٣٥) طبيعة العلاقة بين متغير مستوى تعليم الزوجة وقبول الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون الزوجة هي المبادرة في إقامة هذه العلاقة .

جدول رقم (٣٥)

يوضح العلاقة بين تعليم الزوجة وموقف الزوج أن تكون الزوجة هي المبادرة بإقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٢	١٠ر٠	٣	١٥ر٠	٩	٤٥ر٠	٥	٢٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	١٢ر٠	٠ر٤ غير دالة
متوسط	٦	٢٠ر٠	٧	٢٣ر٣	٦	٢٠ر٠	١١	٣٦ر٧			٣٠	٧ر٩		
ثانوي	١٣	١١ر٣	١٨	١٥ر٧	٤٧	٤٠ر٩	٣٦	٣١ر٣	١	٩ر	١١٥	٣٠ز٢		
جامعي	١٨	٩ر٦	٢٧	١٤ر٤	٧٠	٣٧ر٤	٧٢	٣٨ر٥			١٨٧	٤٩ر١		
دراسات عليا	١	٣ر٤	٦	٢٠ر٧	٩	٣١ر٠	١٣	٤٤ر٨			٢٩	٧ر٦		
المجموع	٤٠	١٠ر٥	٦١	١٦ر٠	١٤١	٣٧ر٠	١٣٧	٣٦ر٠	٢	٠ر٥	٣٨١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (٣٥) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٠ر٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) على الرغم من أنه يتضح من البيانات السابقة أن عدم موافقة الزوج غير مرتبطة بمستوى الزوجة التعليمي، إذ يتبين أن نسبة عدم الموافقة تقل مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة .

جدول رقم (٣٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لقبول الزوج أن تكون الزوجة المبادرة في إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- لا	٤٠	١٠ر٤
- نادراً	٦١	١٥ر٨
- أحياناً	١٤٢	٣٦ر٩
- نعم	١٢٧	٣٥ر٦
- أخرى	٢	٠ر٥
- لم تجب	٣	٠ر٨
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

(×) من دون إجابة (٨) .

يوضح الجدول رقم (٣٦) أن نسبة (٣٦ر٩٪) أجابت بأن الزوج (أحياناً) يقبل إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة تكون هي السبب في إقامة هذه العلاقة، بينما أجابت نسبة (٣٥ر٦٪) بأن الزوج يقبل بذلك، في حين أجابت نسبة (١٠ر٤٪) بأن الزوج لا يقبل بأن تكون الزوجة هي المبادرة إلى ذلك .

جدول رقم (٣٧)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وقبول الزوج إقامة علاقة بأسرة أخرى بمبادرة الزوجة (×)

موقف الزوج / تعليم الزوجة	دائماً		أحيانا		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٦	١٢ر٣	٨	١٧ر٨	١٥	٣٣ر٣	١٦	٣٥ر٦	-	-	٤٥	١١ر٩	٢٧ر٨	٠ر٠٣ دالة
من٦-١٠سنوات	١٢	١١ر٠	٢٨	٢٥ر٧	٣٧	٣٣ر٩	٣٢	٢٩ر٤	-	-	١٠٩	٢٨ر٩		
من١١-١٥سنة	١٢	١٢ر١	١٣	١٣ر١	٤٠	٤٠ر٤	٣٢	٣٢ر٣	٢	٢ر٠	٩٩	٢٦ر٣		
من١٦-٢٠سنة	٧	٩ر٦	٦	٨ر٢	٣٠	٤١ر١	٣٠	٤١ر١	-	-	٧٣	١٩ر٤		
من ٢٠سنة فما فوق	٢	٣ر٩	٤	٧ر٨	١٨	٣٥ر٣	٢٧	٥٢ر٩	-	-	٥١	١٣ر٥		
المجموع	٣٩	١٠ر٣	٥٩	١٥ر٦	١٤٠	٣٧ر١	١٣٧	٣٦ر٣	٢	٠ر٥	٣٧٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨) .

يتضح من الجدول رقم (٣٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٧ر٨)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة عند مستوى (٠ر٠٣)، وبالرجوع إلى معطيات الدراسة الميدانية التي تؤكد هذه العلاقة نجد أنه كلما زادت سنوات الزواج كلما زادت إمكانية مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، حيث تبين معطيات الدراسة أن الزوج يوافق على إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى بمبادرة الزوجة بنسبة (٣٥ر٦٪) في حالة كانت مدة الزواج (٥ سنوات فأقل)، في المقابل نجد أن نسبة موافقة الزوج بلغت (٤١ر١٪) في حالة كانت المدة (١٦ سنة إلى ٢٠ سنة)، مما يؤكد أنه بزيادة سنوات الزواج تثبت الزوجة مكانتها أكثر في الأسرة .

وتتفق دراسة " الساعاتي " مع هذه النتيجة، حيث أكدت في دراستها " الدور الوظيفي للزوجين في الأسرة الحضرية، ١٩٧٢م " أنه كلما كبرت الزوجة من حيث مستوى العمر في الأسر الريفية والحضرية، كلما ارتبط ذلك بتزايد سيطرتها في الأسرة، كما أن سيطرتها تزداد بإنجابها للأبناء، وخاصة الذكور، وبطول مدة الزواج .

جدول رقم (٣٨)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج والظروف التي تساعد المرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه

قبل الزوج إقامة علاقة بمبادرة الزوجة / سنوات الزواج	التعليم المناسب		إجارة العمل		وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة		تقدير المجتمع لعمل المرأة		مساعدة الزوج		كبر الأولاد		عدم وجود أبناء		حاجة الأسرة إلى دخل الزوجة	
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
٥ سنوات فأقل	١٤	٩ر٩	٧	١ر٤	١٣	٨ر٧	١٤	١٣ر١	٣١	١٣ر٢	١٠	١١ر٢	٥	١١ر٦	١٣	١٠ر٠
من ٦-١٠سنوات	٣٦	٢٥ر٤	١٠	٢٦ر٣	٤٢	٢٨ر٠	٢٠	١٨ر٧	٦٤	٢٧ر٤	٢٢	٢٤ر٧	١٣	٣٠ر٢	٣٦	٢٧ر٧
من١١-١٥سنة	٤٢	٢٩ر٦	٩	٢٣ر٧	٣٥	٢٣ر٣	٣٦	٢٣ر٦	٦٨	٢٩ر١	٢٤	٢٧ر٠	١٤	٣٢ر٦	٣٦	٢٧ر٧
من١٦-٢٠سنة	٢٩	٢٠ر٤	٧	١٨ر٤	٣٦	٢٤ر٠	٢٣	٢١ر٥	٤٤	١٨ر٨	٢٢	٢٤ر٧	٥	١١ر٦	٢٧	٢٠ر٨
من ٢٠سنة فما فوق	٢١	١٤ر٨	٥	١٣ر٢	٢٤	١٦ر٠	١٤	١٣ر١	٢٧	١١ر٥	١١	١٢ر٤	٦	١٤ر٠	١٨	١٣ر٨
المجموع	١٤٢	١٠٠	٣٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٧	١٠٠	٢٣٩	١٠٠	٨٩	١٠٠	٤٣	١٠٠	١٣٠	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٣٨) أن أعلى فئة وافقت على أن التعليم المناسب يُعدّ من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة موافقة النساء المتزوجات (من ١١ – ١٥ سنة) على ذلك نحو (٦ر٢٩٪)، في حين أن أعلى نسبة وافقت على أن إجازة العمل تُعدّ من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج

المنزل بلغت (٣ر٢٦٪) من النساء المتزوجات (من ٦ – ١٠ سنوات)، بينما نجد أن الفئة الواقعة في مدة الزواج من (٦ – ١٠ سنوات) وافقت على أن وعي الأسرة بعمل المرأة وأهميته من الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، وذلك بنسبة (٠ر٢٨٪) . ووافقت الزوجات اللاتي بلغت مدة زواجهن (من ١١ – ١٥ سنة) على أن تقدير المجتمع لعمل المرأة خارج المنزل يعدُّ من الظروف التي تساعدها على العمل، حيث كانت نسبة موافقتهن (٦ر٣٣٪)، وكذلك وافقت نسبة (١ر٢٩٪) على أن مساعدة الزوج تعتبر من الظروف المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، كما أن كبر الأولاد كظرف مساعد، كما أكدت (٠ر٢٧ ٪)، وذكرت نسبة (٦ر٣٢٪) عدم وجود أبناء كطرف مساعد على العمل، كذلك وافقت الزوجات المتزوجات (من ٦ – ١٠ سنوات)، وكذلك (١١– ١٥ سنة) على أن حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العوامل المساعدة للزوجة للعمل خارج المنزل، حيث بلغت نسبة الموافقة نحو (٧ر٢٧٪) .

في المقابل نلاحظ أن الزوجات اللاتي مدة زواجهن (٥ سنوات فأقل) وافقن على أن من الظروف المساعدة للمرأة للعمل خارج المنزل، تقدير المجتمع لعمل المرأة بنسبة (١ر١٣٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (٢ر١٣٪)، ومساعدة الزوج بنسبة (٢ر١٣٪) وبالنسبة لعامل كبر الأولاد كانت نسبة موافقة الزوجات أنفسهن (٢ر١١). والواقع أن انخفاض إسهام المرأة السعودية في العمل، حدث بسبب عدد من العوامل التي شكلت عقبات ومشكلات أسهمت في الحد من عمل المرأة والاستمرار فيه، فلا يزال الاعتقاد السائد أن دور المرأة الأساسي في المنزل زوجةً وأمًّا، وأن العمل خارج المنزل من واجب الرجل فقط،وقد أكدت النتائج الميدانية السابقة هذا الأمر .

جدول رقم (٣٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات الزواج وصاحب القرار بإقامة علاقة جديدة مع آخرين (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / سنوات الزواج	الزوج		الزوجة		الاثنان معا		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
٥ سنوات فأقل	٤	٨ر٩	٢	٤ر٤	٣٠	٦٦ر٧	٩	٢٠ر٠	٤٥	١١ر٩	٥ر١	٠ر٩ غير دالة
من٦-١٠سنوات	٨	٧ر٢	٧	٦ر٣	٦٢	٥٥ر٩	٣٤	٣٠ر٦	١١١	٢٩ر٣		
من١١-١٥سنة	٧	٧ر١	٨	٨ر١	٥٤	٥٤ر٥	٣٠	٣٠ر٣	٩٩	٢٦ر١		
من١٦-٢٠سنة	٦	٨ر٣	٨	١١ر١	٣٩	٥٤ر٣	١٩	٢٦ر٤	٧٢	١٩ر٠		
من ٢٠سنة فما فوق	٣	٥ر٨	٥	٩ر٦	٣٠	٥٧ر٧	١٤	٢٦ر٩	٥٢	١٣ر٧		
المجموع	٢٨	٧ر٤	٣٠	٧ر٩	٢١٥	٥٦ر٧	١٠٦	٢٨ر٠	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٦) .

يتضح من الجدول رقم (٣٩) أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٥ر١)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩). وتأكيداً لذلك نجد أنه بقراءة معطيات الدراسة الميدانية فيما يتعلق بتوزيع أفراد العينة، وفقاً لهذين المتغيرين، يتضح لنا أن أعلى نسبة بالنسبة لاتخاذ قرار إقامة علاقة جديدة مع آخرين تتم باتفاق الزوجين معاً، حيث أكد على ذلك من بلغ زواجهم (٥ سنوات فأقل) بنسبة (٧ر٦٦٪)، بينما بلغت نسبة الزوجين

معاً (٩ر٥٥٪) لمن بلغت مدة زواجهم بين (٦-١٠ سنوات)، أما من بلغت مدة زواجهم بين (١١ إلى ١٥ سنة)، فنسبة اتخاذ القرار من قبل الزوجين مشتركين بلغت (٥ر٥٤ ٪)، ونسبة (٧ر٥٧ ٪) بلغت لمن مدة زواجهم (أكثر من ٢٠ سنة)، والملاحظ من البيانات السابقة أن أعلى النسب تتم بموافقة الزوجين معاً، إذ بلغ مجموعها (٧ر٥٦٪)، في المقابل بلغت نسبة اتخاذ القرار من قبل الزوج (٤ر٧٪)، ومن قبل الزوجة بلغ مجموع النسبة (٩ر٧ ٪)، ومن يتخذ القرار بإقامة العلاقة حسب الظروف بلغت نسبة هذه الاستجابات نحو (٠ر٢٨ ٪) .

واستناداً إلى المعطيات السابقة، الخاصة باتخاذ القرار بإقامة علاقات جديدة مع آخرين، نلاحظ التغيير في نمط العلاقة بين الزوج والزوجة، إذ إنه لتغير شخصية المرأة عموماً، والعاملة خصوصاً، فإن العمل بالنسبة للمرأة جعل منها رفيقاً وصديقاً ومشاركاً في كثير من جوانب الحياة، كذلك فإنه من الممكن أن يؤدي عمل المرأة في مجالات معينة إلى قربها الأكثر من الزوج، بحيث يستطيع ممارسة التفاعل الأسري مع شريك متكافئ . واتصالاً بذلك فقد بينت نتائج دراسة « عبد الفتاح « وجود علاقة إيجابية بين المرأة العاملة وزوجها، كما ظهرت المرأة العاملة في رأي الأزواج جميعاً قوية متفاعلة ممكن الاعتماد عليها، وهي لا تتبع الرجل، أو تستسلم له عن ضعف، وإنما تتناقش وتتفاهم . (عبد الفتاح، ١٩٨٤م، ٢٩١) .

ثانياً : متغير المستوى التعليمي ودعم مشاركة المرأة :

اعتماداً على أن التعليم يُعدّ من أهم عوامل التغير الاجتماعي في أي مجتمع، حيث يفترض أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، كلما زادت معارف الفرد، واتسعت مداركه، وازداد إقباله على الجديد، مما يساعد على مراجعة التقاليد إذا كانت لا تلائم ظروف المجتمع الجديد، بالإضافة إلى أن المستوى التعليمي بشكل عام يحدد

المهنة التي يزاولها الفرد، ومن ثم تحديد المستوى الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكن أن ينتمي إليه.

وبملاحظة حالة التعليم وأوضاعه في المجتمع الاقتصادي السعودي من حيث تطوره، ومن حيث الوظائف التي يؤديها، أو التخصصات المتاحة والمناهج المتبعة، نجد أنه يعكس مستوى تطور التعليم، كما يعكس قيمه وتقاليده ويعبر عن احتياجاته . ويشير البحث في تطور التعليم إلى أنه بدأ بداية بسيطة، حيث كان « المطوع » يقوم بمهمة تحفيظ القرآن وتعليم أصول الدين، غير أنه مع تطور المجتمع، وبعد توحيد الجزيرة العربية في نظام سياسي واحد هو المملكة العربية السعودية على يد المغفور له بإذن الله جلالة الملك عبد العزيز بدأ نظام التعليم يأخذ مساراً جديداً، فإلى جانب التعليم الخاص الذي كانت نواته في منطقة الحجاز، ببعض المدارس الخاصة، أخذ التعليم شكلاً رسمياً، إذ وضعت الدولة برنامجاً تعليمياً يعتمد على التوسع الأفقي بافتتاح مدارس ابتدائية، إضافة إلى التوسع الرأسي بتأسيس التعليم المتوسط والثانوي، ثم التعليم الجامعي والعالي، إضافة إلى تحديد مناهج التعليم ونظمه بما يجعلها تعكس من ناحية تراث المجتمع السعودي، حيث تنطلق مناهج التعليم من قاعدة أن العلوم الدينية واللغة العربية هي الأساس، فتليها العلوم وبقية المعارف التي تعكس ما هو حديث ومتجدد عبر العالم من ناحية أخرى .

ومن منطلق أن التعليم يُعدّ متغيراً رئيساً في تعميق عملية تحديث المجتمع، حيث تنمية المجتمع وتحديثه تقع على عاتق أبناء المجتمع المتعلمين بالأساس، فقد دعمت حكومة المملكة العربية السعودية التعليم ماديًّا ومعنويًّا، إذ شجعت الحكومة الأهالي والطلاب ودفعتهم للتحصيل العلمي، حتى أعلى المستويات، كذلك اهتمت الدولة بتعليم المرأة، حتى أصبح حقاً من حقوقها الأساسية، وذلك بشرط المحافظة على عادات المجتمع وتقاليده التي تساير الشريعة الإسلامية . وفي نطاق ذلك أقبلت الفتاة

السعودية على التعليم، ونتيجة لذلك فقد ازداد عدد مدارس البنات من (٤٥٣) مدرسة عام ١٣٩٠هـ إلى (٨٠٨٢) مدرسة عام ١٤١٢هـ، بمعدل زيادة (٤ر١٤٪) سنوياً، بل وكانت أسرع من نمو مدارس البنين، مما يؤكد إيمان الأهالي والفتيات بأهمية تعليم المرأة ودورها الفاعل في المجتمع عن طريق إكمال تعليمها، وذلك بفضل جهود الدولة وتشجيع الأهالي وتوعيتهم بأهمية التعليم، فكانت نسبة الطالبات في المرحلة الابتدائية عام ١٤١١هـ (٧ر٤٥ ٪) من إجمالي عدد الطلبة، بينما بلغت نسبة (٣ر٥٤٪) للطلاب الذكور، مع ارتفاع مطرد في نسبة الطالبات في مراحل التعليم المختلفة، وفي المرحلة الابتدائية ارتفعت نسبة الطالبات من (٧ر٤٥٪) عام ١٤١١هـ إلى (٦ر٤٧٪) عام ١٤١٥هـ، وفي المرحلة المتوسطة من (٣ر٤٣٪) في المدة الزمنية نفسها (١).

جدول رقم (٤٠)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل

الاستجابات	التكرار (ك)	النسبة (٪)
- نعم يوافق	٢٦٨	٦٩ر٦
- يوافق بصعوبة	١٠٧	٢٧ر٨
- لا يوافق	٨	٢ر١
- أخرى	١	٠ر٣
- لم تجب	١	٠ر٣
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٤٠) أن نسبة (٦ر٦٩٪) من المبحوثات أجبن بأنه

يوافق، في حين أن نسبة (٩ر٢٧٪) أجابت بأنه يوافق ولكن بصعوبة، بينما نسبة (١ر٢٪) ذكرت أنه لا يوافق .

جدول رقم (٤١)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموافقة الزوج على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

أخذ الزوج موافقة الزوجة / مستوى تعليم الزوجة	نعم يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٢	٦٠ر٠	٨	٤٠ر٠	–	–	–	–	٢٠	٥ر٢	٢٥ر٣	٠ر٠١ دالة
متوسط	١٣	٤١ر٩	١٦	٥١ر٦	٢	٦ر٥	–	–	٣١	٨ر١		
ثانوي	٧٢	٦٣ر٢	٣٩	٣٤ر٢	٣	٢ر٦	–	–	١١٤	٢٩ر٨		
جامعي	١٤٧	٧٧ر٨	٣٨	٢٠ر١	٣	١ر٦	١	٠ر٥	١٨٩	٤٩ر٣		
دراسات عليا	٢٣	٧٩ر٣	٦	٢٠ر٧	–	–	–	–	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٦٧	٦٩ر٦	١٠٧	٢٧ر٩	٨	٢ر١	١	٠ر٣	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤١) وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢٥ر٣) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١)، إذ بلغت نسبة موافقة الزوج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الابتدائي (٦٠ر٠٪) وبالنسبة للزوجات بمستوى التعليم المتوسط بلغت نسبة موافقة الأزواج (٤١ر٩٪) ، وللزوجات بمستوى التعليم الثانوي بلغت نسبة موافقة الأزواج (٦٣ر٢٪) ، بينما بلغت نسبة موافقة الأزواج بالنسبة للزوجات بمستوى التعليم الجامعي (٧٧ر٨٪)

والزوجات بمستوى الدراسات العليا بلغت نسبة موافقة الأزواج (٣ر٧٩٪) ، والملاحظ أنه بارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، ترتفع نسبة موافقة الأزواج، إذ إنه بحصول الزوجة على مستوى تعليمي مرتفع، فإنها تستطيع التعامل مع الزوج، ومع مشكلات الأبناء، ومشكلات الحياة بطريقة تمكنها من التغلب على هذه المشكلات؛ لكونها تملك المعرفة الكافية التي تؤهلها للتعامل مع هذه المشكلات بطريقة صحيحة، إضافة إلى أن المستوى التعليمي للزوجة يحدد طبيعة العمل الذي تلتحق به، ومن ثم يتحدد الحصول على دخل اقتصادي ملائم لطبيعة العمل الذي تمارسه، ذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للزوجة كلما ارتفع دخلها من العمل، ومن ثم فإنه من المتوقع زيادة إسهامها في دخل الأسرة، الأمر الذي سيجعل الزوج يتيح لها مساحة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، خصوصاً أنه في حالة حصول الزوجة على مستوى تعليمي عالٍ، فإنها ستكون واعية، وتطالب بحقها في المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية، على الرغم من إسهامها بدخلها في الأسرة .

واتضح في دراسة " القاسمي " أنه لا توجد علاقة واضحة بين المستوى التعليمي للزوجة وتحديد نوعية تعليم الأبناء، إذ إن الزوجة المتعلمة أو غير المتعلمة ليست لها قدرة على اتخاذ قرار في هذا المجال (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢٣٣). أما بالنسبة للقدرة على حل مشكلات الأبناء، فقد اتضح في دراسة (القاسمي) أن المرأة المتعلمة تذهب بنفسها لحل مشكلات أبنائها بنسبة أكبر من المرأة الأمية، فإجمالي النساء بدءاً من التعليم المتوسط إلى التعليم العالي يذهبن بنسبة (٨ر١٥٪) بينما الأميات (٧ر١٠٪) فقط، وذلك كما سبق أن أشرنا يرجع إلى أن التعليم يزيد من وعي المرأة المتعلمة ومشاركتها في اتخاذ العديد من القرارات، والتدخل في المشكلات الخاصة بالأسرة؛ لذلك نجد أن المرأة المتعلمة أكثر اهتماماً وقدرة على حل مشكلات أبنائها، خاصة مع انشغال الزوج في عمله .

جدول رقم (٤٢)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في قرار تسمية الأبناء (×)

موافقة الزوجة من مشاركة التوجه في قرار تسمية الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٢	٦٠ر٠	٧	٣٥ر٠	١	٥ر٠	٢٠	٥ر٢	٦ر١	٠ر٦ غير دالة
متوسط	١٦	٥١ر٦	١٢	٣٨ر٧	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
ثانوي	٧٥	٦٥ر٨	٣٦	٣١ر٦	٣	٢ر٦	١٨٩	٤٩ر٣		
جامعي	١١٧	٦١ر٩	٦٧	٣٥ر٤	٥	٢ر٦	١٨٩	٤٩ر٣		
دراسات عليا	٢٠	٦٩ر٠	٨	٢٧ر٦	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٦		
المجموع	٢٤٠	٦٢ر٧	١٣٠	٣٣ر٩	١٣	٣ر٤	٣٨٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢) .

يتضح من الجدول رقم (٤٢) عدم وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة ومشاركتها في اتخاذ قرار تسمية الأبناء، إذ بلغت قيمة كا٢ (٦ر١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦) .

جدول رقم (٤٣)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تربية الأبناء (×)

موقف الزوج من مشاركة التوجه في تربية الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٧	٨٩ر٥	٢	١٠ر٥	-	-	١٩	٥ر٠	٨ر٢	٠ر٤ غير دالة
متوسط	٢٤	٨٠ر٠	٥	١٦ر٧	١	٣ر٣	٣٠	٧ر٩		
ثانوي	٩٤	٨٣ر٢	١٨	١٥ر٩	١	٠ر٩	١١٣	٢٩ر٨		
جامعي	١٦١	٨٥ر٦	٢٥	١٣ر٣	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٧	٩٣ر١	١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٧		
المجموع	٣٢٣	٨٥ر٢	٥١	١٣ر٥	٥	١ر٣	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤) .

يتضح من الجدول رقم (٤٣) عدم وجود علاقة بين تعليم الزوجة ومشاركتها في تربية الأبناء، فبلغت قيمة كا٢ (٨ر٢) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٤ر٠٪) .

جدول رقم (٤٤)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٧	٨٩ر٥	٢	١٠ر٥	-	-	١٩	٥ر٠	٥ر٨	٠ر٦ غير دالة
متوسط	٢٤	٨٠ر٠	٥	١٦ر٧	١	٣ر٣	٣٠	٧ر٩		
ثانوي	٩٤	٨٣ر٢	١٨	١٥ر٩	١	٠ر٩	١١٣	٢٩ر٨		
جامعي	١٦١	٨٥ر٦	٢٥	١٣ر٣	٢	١ر١	١٨٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٧	٩٣ر١	١	٣ر٤	١	٣ر٤	٢٩	٧ر٧		
المجموع	٣٢٣	٨٥ر٢	٥١	١٣ر٥	٥	١ر٣	٣٧٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٦).

يتضح من الجدول رقم (٤٤) وجود علاقة بين مستوى تعليم الزوجة، ومشاركتها في تعليم الأبناء، إذ بلغت قيمة كا٢ (٥ر٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦).

جدول رقم (٤٦)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	١٤	٧٠ر٠	٣	١٥ر٠	٣	١٥ر٠	٢٠	٥ر٣	٧ر٦	٠ر٤ غير دالة
متوسط	٢٢	٧٣ر٣	٥	١٦ر٧	٣	١٠ر٠	٣٠	٨ر٠		
ثانوي	٧٤	٦٥ر٥	٣٤	٣٠ر١	٥	٤ر٤	١١٣	٣٠ر٢		
جامعي	١٢٧	٦٩ر٠	٤٧	٢٥ر٥	١٠	٥ر٤	١٨٤	٤٩ر٢		
دراسات عليا	٢٠	٧٤ر١	٥	١٨ر٥	٢	٧ر٤	٢٧	٧ر٢		
المجموع	٢٥٧	٦٨ر٧	٩٤	٢٥ر١	٢٣	٦ر١	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٤٦) أن قيمة كا٢ بلغت (٧ر٦) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وقد يرجع عدم تأثير متغير التعليم على مدى مشاركة المرأة في المجالات السابقة إلى تأثير متغيرات أخرى ذات تأثير أقوى على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، بالإضافة إلى أن للقيم المجتمعية والعادات والتقاليد دوراً في تشكيل نمط العلاقة عموماً بين الزوج والزوجة، وهذا الدور من الممكن أن يكون له تأثيره الأقوى من تأثير المؤسسات

الحديثة كالتعليم، خاصة أن السياسة التعليمية في المملكة تدعم بعض العادات والتقاليد المجتمعية، حتى في ظل عدم مسايرتها أحياناً للتغيرات الجديدة، وقد يكون للمتغيرات الأخرى تأثيرها، بشكل أقوى من تأثير المستوى التعليمي للزوجة، كمكانة الزوجة العائلية، ومقدار دخلها، ومستوى تعليم الزوج .

جدول رقم (٤٧)

يوضح العلاقة بين مستوى تعليم الزوجة وموقف الزوج من مشاركتها في قرار خروجها للعمل (×)

موقف الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
ابتدائي	٨	٤٤ر٤	٥	٢٧ر٨	٥	٢٧ر٨	١٨	٥ر٠	١٨ر١	٠ر٠٢ غير دالة
متوسط	١١	٣٧ر٩	١٣	٤٤ر٨	٥	١٧ر٢	٢٩	٨ر١		
ثانوي	٥٦	٥٣ر٣	٣٠	٢٨ر٦	١٩	١٨ر١	١٠٥	٢٩ر٢		
جامعي	١١٥	٦٤ر٦	٣٦	٢٠ر٢	٢٧	١٥ر٢	١٧٨	٤٩ر٦		
دراسات عليا	٢٣	٧٩ر٣	٤	١٣ر٨	٢	٦ر٩	٢٩	٨ر١		
المجموع	٢١٣	٥٩ر٣	٨٨	٢٤ر٥	٥٨	١٦ر٢	٣٥٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٦) .

يتضح من الجدول رقم (٤٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٨ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٢) حيث إنه بالاطلاع على معطيات الدراسة الميدانية اتضح موافقة الزوج على مشاركة

الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل، وأن نسبة الموافقة ترتفع بارتفاع مستوى تعليم الزوجة، حيث كانت نسبة موافقة أزواج الزوجات ذوي مستوى التعليم الثانوي (٣ر٥٣٪)، وبالنسبة لمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٦ر٦٤٪)، ومستوى الدراسات العليا بلغت موافقة الأزواج على مشاركة الزوجة في اتخاذ قرار خروجها للعمل (٣ر٧٩٪)، في المقابل نلاحظ أن نسبة موافقة الأزواج على مشاركة زوجاتهم في اتخاذ قرار خروجهن للعمل، تقل بانخفاض المستوى التعليمي للزوجة، فنلاحظ أن الزوجات من المستوى التعليمي الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهن بنسبة (٢ر١٧٪)، والزوجات من المستوى التعليم الثانوي يرفض أزواجهن مشاركتهن بنسبة (١ر١٨٪)، ويرفض بمستوى التعليم الجامعي بنسبة (٢ر١٥٪)، وبمستوى الدراسات العليا بنسبة (٩ر٦٪)، والملاحظ عموماً أن مجموع الاستجابات في حالة موافقة الزوج إلى حد ما (٨٨)، أما في حالة رفض الزوج فمجموع الاستجابات (٥٨)، وهي بنسبة (٣ر٥٩٪)، و(٥ر٢٤٪)، و(٢ر١٦٪) على التوالي.

ثالثاً: متغيرات المكانة العائلية لأسرة الزوجة ولأسرة الزوج (الاقتصادية والاجتماعية):

تشكل المكانة الاجتماعية والاقتصادية أحد المؤثرات التي يمكن أن تؤثر على شخصية الفرد، فدخل الأسرة الاقتصادي يؤثر بالطبع على مستوى معيشتها، وعلى مدى اتصالها بالعالم الخارجي عن طريق وسائل الاتصال المختلفة، والسفر، وأيضاً نجد أن أسلوب التنشئة الأسرية يتأثر بمستوى الأسرة الاجتماعي والاقتصادي، سواء من حيث طبيعة تربية الأبناء والعلاقة معهم، وقدر الوقت الذي يقضيه الوالدان مع الأبناء، بالإضافة إلى طبيعة علاقة الزوجين مع بعضهما، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتفاعل الاجتماعي داخل الحياة الأسرية. ويرى " بارسونز " أن الكشف عن التوجهات القيمية للشخص يتحدد من خلال طرح بدائل تتضمن ما

يمكن أن ينتقيه الشخص، وما يرفضه، إذ قد ينتقي الشخص القيم المحددة لعلاقته بزوجته من خلال تبني أساليب الأسرة التي تربي في إطارها، وقد يرفض هذه القيم استناداً إلى خلفية الشخص الثقافية والعلمية ومدى مرونته واستعداده لتقبل الجديد (الغريبي، ١٩٩٧م ١٢١) . ويرى " روبرت ويشي " أن هناك معايير معينة كالطبقة الاجتماعية والتجمعات المهنية ومكان الإقامة والدخل ومستوى التعليم، كل هذه الأمور معايير يمكن أن تساعد في تحديد المستوى الاجتماعي .

جدول رقم (٤٨)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تربية (×)

موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى تعليم الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٥١	–	٩	–	١	–	٦١	١٦ر٠	٤ر١	٠ر٣ غير دالة
المستوى المتوسط	٢٤٠	–	٧٥	–	٢	–	٣١٧	٨٣ر٠		
المستوى الأدنى	٤	–	–	–	–	–	٤	١ر٠		
المجموع	٢٩٥	٧٧ر٢	٨٤	٢٢ر٠	٣	٠ر٨	٣٨٢	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣) .

يتضح من الجدول رقم (٤٨) أن قيمة كا٢ بلغت (٤ر١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٤٩)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تعليم الأبناء (×)

موافقة الزوج من مشاركة الزوجة في تعليم الأبناء / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٥٠	–	٩	–	٢	–	٦١	١٦ر١	٢ر٩	٠ر٥ غير دالة
المستوى المتوسط	٢٧٠	–	٤٢	–	٣	–	٣١٥	٨٢ر٩		
المستوى الأدنى	٤	–	–	–	–	–	٤	١ر١		
المجموع	٣٢٤	٨٥ر٣	٥١	١٣ر٤	٥	١ر٣	٣٨٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٥) .

يتضح من الجدول رقم (٤٩) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢ر٩) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥).

جدول رقم (٥٠)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل (×)

تنظيم النسل / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٩	–	١٦	–	٤	–	٥٩	١٥ر٧	٢ر٨	٠ر٥ غير دالة
المستوى المتوسط	٢١٧	–	٧٧	–	١٨	–	٣١٢	٨٣ر٢		
المستوى الأدنى	٢	–	١	–	١	–	٤	١ر١		
المجموع	٢٥٨	٦٨ر٨	٩٤	٢٥ر١	٢٣	٦ر١	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي والموقف الزوج من مشاركتها في تنظيم النسل، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢ر٨) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٥) .

جدول رقم (٥١)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من مشاركتها في علاقات الأسرة الاجتماعية (×)

علاقات الأسرة / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣١	–	٢٥	–	٣	–	٥٩	١٦ر٠	٢ر٥	٠ر٦ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٢	–	١٢٤	–	١٠	–	٣٠٦	٨٢ر٩		
المستوى الأدنى	١	–	٣	–	–	–	٤	١ر١		
المجموع	٣٠٤	٥٥ر٣	١٥٢	٤١ر٢	١٣	٢ر٥	٣٦٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٠) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف من مشاركتها في قرار العلاقات الاجتماعية للأسرة، إذ بلغت قيمة كا٢ (٢ر٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦) .

جدول رقم (٥٢)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي وموقف الزوج من قرار خروجها للعمل (×)

موقف الزوج من التوجه للعمل / مستوى أسرة الزوجة	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٧	–	١٠	–	١١	–	٥٨	١٦ر١	٤ر١	٠ر٣ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٤	–	٧٨	–	٤٧	–	٢٩٩	٨٣ر١		
المستوى الأدنى	٣	–	–	–	–	–	٣	٠ر٨		
المجموع	٢١٤	٥٩ر٤	٨٨	٢٤ر٤	٥٨	١٦ر١	٣٦٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٢) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوجة الاقتصادي ومواقف الزوج من مشاركتها في قرار خروجها للعمل، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر١) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى (٠ر٣) .

جدول رقم (٥٣)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وموقفه من مشاركة الزوجة في قرار خروجها للعمل (×)

خروج الزوجة للعمل / مستوى أسرة الزوج	يوافق		يوافق إلى حد ما		يرفض		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٣٧	–	١٠	–	١١	–	٥٨	١٦ر١	٤ر١	٠ر٣ غير دالة
المستوى المتوسط	١٧٤	–	٧٨	–	٤٧	–	٢٩٩	٨٣ر١		
المستوى الأدنى	٣	–	–	–	–	–	٣	٠ر٨		
المجموع	٢١٤	٥٩ر٤	٨٨	٢٤ر٤	٥٨	١٦ر١	٣٦٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢٧) .

يتضح من الجدول رقم (٥٣) عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٨)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٤)، وذلك يرجع إلى أن هناك أسباباً أخرى غير المستوى الاجتماعي الاقتصادي سببت موافقة الزوج على عمل الزوجة .

جدول رقم (٥٤)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب موافقة الزوج على عمل زوجته

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- لوجود وقت فراغ لديها	٨٧	٢٢ر٦
- لأنها مصرة على ذلك	٥٦	١٤ر٥
- لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل	٩٣	٢٤ر٢
- لزيادة دخل الأسرة	١٣٠	٣٣ر٨
- لأن الأولاد كبروا	١	٠ر٣
- لرغبة الزوجة في ذلك	٤	١ر٠
- لم تجب	١٤	٣ر٦
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٥٤) أن نسبة (٢٢ر٦٪) أجابت لوجود وقت فراغ لديها، بينما أجابت نسبة (١٤ر٥٪) لأنها مصرة على ذلك، في حين ذكرت نسبة (٢٤ر٢٪) لأنها تعلمت والمفروض أن تعمل، وأجابت نسبة (٣٣ر٨٪) لزيادة دخل الأسرة، بينما ذكرت نسبة (٠ر٣٪) لأن الأولاد كبروا، وذكرت نسبة (١ر٠٪) لرغبة الزوجة في ذلك .

ويلاحظ أن أعلى نسبة بالنسبة لأسباب موافقة الزوج على عمل الزوجة كانت بسبب زيادة دخل الأسرة، ثم لرغبة الزوجة في ذلك بالترتيب نفسه، يليها لأنها

تعلمت، لوجود وقت فراغ لديها، أخيراً لأن الأولاد كبروا . وتعكس هذه البيانات أن عمل الزوجة أصبح ضرورة ملحة تعبر عن حاجة لزيادة دخل كثير من الأسر، لذلك فمن المتوقع أن يتغاضى الزوج عن المشكلات أو التقصير الذي ينتج عن عمل الزوجة، وذلك لقاء إسهامها في دخل الأسرة، خاصة إذا كان مستوى الأسرة الاقتصادي متوسطاً أو متدنياً .

ويبين الجدول رقم (٥٥) العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل .

جدول رقم (٥٥)

يوضح العلاقة بين مستوى أسرة الزوج الاقتصادي

وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل (×)

خروج الزوجة للعمل / سن الزواج	لوجود وقت فراغ لديها		لأنها مصرة على ذلك		لأنها تعلمت		لزيادة دخل الأسرة		لأن الأولاد كبروا		لرغبة الزوج في ذلك		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
المستوى الأعلى	٢٢	–	١٠	–	١٤	–	١	–	١	–	١	–	٥٩	١٦٫٠	١٦٫٤	٠٫٠٨ غير دالة
المستوى المتوسط	٦٠	–	٤٢	–	٧٨	–	١١٠	–	–	–	٣	–	٢٩٣	٧٩٫٤		
المستوى الأدنى	٥	–	٣	–	٣	–	٦	–	–	–	–	–	١٧	٤٫٦		
المجموع	٨٧	٢٣٫٦	٥٥	١٤٫٩	٩٢	٢٤٫٩	١٣٠	٣٥٫٢	١	٠٫٣	٤	١٫١	٣٧١	١٠٠٫٠		

(×) من دون إجابة (١٤) .

يتضح من الجدول رقم (٥٥) عدم وجود علاقة بين متغير مستوى أسرة الزوج الاقتصادي، وأسباب موافقته على عمل الزوجة خارج المنزل، إذ بلغت قيمة كا٢ (١٦٫٤) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠٨)، وأوضحت دراسة " القاسمي " أن الزوج لا يعترض على عمل الزوجة، فنسبة اللاتي

لم يجدن معارضة من الزوج عند رغبتهن في العمل بلغت (٩١٪) أي أن الزوج يشجع عمل الزوجة في مجتمع الإمارات على الرغم من أنه في غير حاجة إلى المساعدة المادية في معظم حالات الدراسة، أما أسباب اعتراض الزوج على عمل الزوجة، فترجع في معظمها لأنه ليس بحاجة للمساعدة بنسبة (٢٪)، ولأنه لا يحب الاختلاط بالرجال بنسبة (٦ر٢٪) وبسبب مسؤولية البيت بنسبة (٥ر١٪). (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١) .

وأشارت (القاسمي) إلى أن خروج الزوجة الإماراتية بصفة عامة للعمل كان له تأثير في زيادة القدرة على اتخاذ القرار، إذ أكدت نسبة (٢ر٦٢٪) من عينة البحث أن العمل كان يقف وراء قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرار، في المقابل هناك نسبة (٦ر٣٢٪) كان العمل بالنسبة لهن غير مؤثر في مدى قدرتهن على المشاركة في اتخاذ القرارات .

جدول رقم (٥٦)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لأسباب عدم موافقة الزوج على عمل زوجته

الاستجابات	السبب الأول		السبب الثاني	
	ك	٪	ك	٪
- لأن العمل يكون على حساب الأسرة	٢	٠ر٥	-	-
- لأن المرأة مكانها البيت	٤	١ر٠	١	٠ر٣
- لحدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة	٢	٠ر٥	-	-
- لأن العمل يجعلها امرأة مستقلة	١	٠ر٣	٢	٠ر٥
- لأن العمل يؤدي إلى الاختلاط	-	-	٤	١ر٠
- للانشغال الدائم عن الزوج	-	-	-	-
- لم تجب	٣٧٦	-	٣٧٦	-
المجموع	٣٨٥	١٠٠ر٠	١٠٠٪	١٠٠ر٠

يتضح من الجدول رقم (٥٦) أن نسبة (٥٪) ذكرت لأن العمل يكون عادة على حساب الأسرة، في حين رأى البعض لأن المرأة مكانها البيت بنسبة (١٠ر١٪)، بينما ذكرت نسبة (٥ر٠٪) أن ذلك يؤدي إلى حدوث مشكلات بسبب دخل الزوجة، في حين أكدت نسبة (٣ر٠٪) أن العمل يجعل المرأة مستقلة ، على حين أجابت نسبة (١٪) أن رفض الزوج لعمل الزوجة يرجع إلى أن المرأة مكانها البيت، ثم أن العمل يؤدي إلى الاختلاط .

رابعاً: تأثير العمل على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية :

يعدُّ العمل عاملاً مهماً من عوامل تغير مكانة المرأة السعودية، إذ يعدُّ العمل نتيجة مصاحبة لتغيير الاتجاهات نحو تعليمها؛ لهذا فإن التعليم والعمل وجهان لعملة واحدة، ويمثلان عاملين مهمين أسهما في تحسين مكانة المرأة إلى حد ما .

ولا شك في أن الفرص التعليمية المختلفة قد حسنت من وضع المرأة ومكانتها الاجتماعية، على الرغم من أن نسبة مشاركتها في قوى العمل لاتزال ضئيلة نسبياً، وربما يعود ذلك إلى تأثير بعض التقاليد الاجتماعية والنظرة المجتمعية للمرأة، وارتباطاً بذلك نجد أن المرأة أكثر إقبالاً على بعض مجالات عمل دون غيرها كالتعليم، والخدمات الاجتماعية، وقد بلغت نسبة إسهام المرأة السعودية في القوى العاملة نحو (٥ر٥٪)، على الرغم من تمثيلها لنصف المجتمع، فنسبة الإناث السعوديات إلى إجمالي عدد السكان السعوديين (٤٩ر٤٩٪) (دهيش، ١٩٩٥م ٧٣) .

ويقدر عدد السعوديات المتوقع التحاقهن بسوق العمل بنحو (٢٠٠ر٦٠) امرأة عاملة، أي ما يعادل (٥ر١٠٪) من العرض الكلي للقوى السعودية العاملة، وتشكل الخريجات من الجامعات أكثر من نصف هذا العدد، خاصة أننا نجد أنه في بعض التخصصات مثل العلوم الطبيعية والاجتماعية، عدد الخريجات يفوق عدد

الخريجين السعوديين، حيث تشكل الحريجات السعوديات الآن في هذه المجالات مورداً مهماً للقوى البشرية .

وتوضح المعطيات الإحصائية أن المجال الرئيس لعمل المرأة السعودية يتمثل في قطاع التعليم، حيث بلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع (١٢٣٢٦٣) عاملة، يليها قطاع وزارة الصحة حيث يبلغ إجمالي العاملات في هذا القطاع نحو (١٢٠٢٧) يليها العاملات في وزارة الدفاع والطيران، حيث بلغ عددهن (٢٢٤٩)، بينما يتوزع باقي العمالة النسائية على الوزارات والمؤسسات الحكومية مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية، وزارة الداخلية : الديوان العام، الديوان للخدمة المدنية، الحرس الوطني، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط .

وعلى الرغم من انخفاض نسبة إسهام المرأة السعودية في هذه القطاعات إلا أن فتح هذه المجالات أمام المرأة يدعو للتفاؤل في المستقبل في إمكانية التوسع في استيعاب العمالة النسائية السعودية، خاصة بعد اكتفاء قطاع التعليم من خريجات العديد من التخصصات خاصة في المدن الكبرى، وتأكيداً لذلك أشارت إحدى الدراسات إلى أن أعلى نسبة عمل تسهم بها المرأة في قوة العمل الخاص (٨٤ر٪) من إجمالي العمالة النسائية في القطاعات المختلفة . (القحطاني، ١٩٩٥م، ٧٠) .

فإذا حاولنا التعرف على المستوى التعليمي للعمالة النسائية فسوف نجد أن الغالبية العظمى من النساء العاملات يحملن مؤهلات جامعية تصل نسبتهن إلى (٧٩ر٥٪) من إجمالي العمالة النسائية، في حين أن العاملات بمؤهلات دون الجامعية يشكلن نسبة ضئيلة لا تتجاوز (١٩ر٦٪)، وهذا يؤكد أن المرأة السعودية خرجت إلى سوق العمل بعد انتشار التعليم، وبعد حصولها على المؤهلات العلمية التي تجعلها تتبوأ مراكز عملية ذات قيمة اجتماعية .

ومع هذا الازدياد المطرد في أعداد خريجات التعليم العالي من الجامعات وكليات التربية، وعدم التخطيط السليم لمتطلبات التنمية برزت ظاهرة الخريجات اللاتي لم يجدن عملاً لقلة مجالات العمل المتاحة، ونسبة الاكتفاء في المدن الكبرى، مع نقص الاحتياج من المعلمات في القرى . واستناداً إلى ذلك نلاحظ أن قضية عمل المرأة في حاجة إلى ترشيد؛ حتى يكون هناك تناسب بين مدخلات التعليم ومخرجاته، ولا بد أن يتم ذلك في أسرع وقت؛ حتى يمكن الاستفادة من إمكانات هذه الطاقة البشرية بصورة أفضل .

ولقياس مدى مشاركة الزوجة العاملة وغير العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة (٧٨ر٢٪) من العاملات، بينما نسبة (٢١ر٨٪) غير عاملات(×) .

جدول رقم (٥٧)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وأخذ الزوج برأيها

أخذ الزوج برأي زوجته / الحالة العملية للزوجة	نعم		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	١١١	٣٦ر٩	١٥٩	٥٢ر٨	٢٧	٩ر٠	٤	١ر٣	٣٠١	٧٨ر٢	٣ر٠	غير دالة
غير عاملة	٢٦	٣١ر٠	٤٩	٥٨ر٣	٦	٧ر١	٣	٣ر٦	٨٤	٢١ر٨		
المجموع	١٢٧	٣٥ر٦	٢٠٨	٥٤ر٠	٣٣	٨ر٦	٧	١ر٨	٣٨٥	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٥٧) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٠) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٣ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين .

(×) انظر الجدول رقم (١٠)، في الفصل الرابع في هذه الدراسة .

جدول رقم (٥٨)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة ورأيها في دافع المرأة للعمل أنه لتحسين المستوى المعيشي للأسرة (×)

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٢	٣٧٫١	٤٢	١٨٫٨	٣٦	١٦٫١	١٩	٨٫٥	١٠	٤٫٥	١٣	٥٫٨	٧	٣٫١	١٤	٦٫٣	٢٢٤	٨٠٫٣	١٦٫٦	٠٫٠١
غير عاملة	٢٢	٤٠٫٠	١١	٢٠٫٠	٥	٩٫١	٢	٣٫٦	٧	١٢٫٧	١	١٫٨	٦	١٠٫٩	١	١٫٨	٥٥	١٩٫٧		
المجموع	١٠٥	٣٧٫٦	٥٣	١٩٫٠	٤١	١٤٫٧	٢١	٧٫٥	١٧	٦٫١	١٤	٥٫٠	١٣	٤٫٧	١٥	٥٫٤	٢٧٩	١٠٠٫٠		

(×) من دون إجابة (١٠٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٨) أن نسبة (١٫٣٧٪) من العاملات أجبن بأن الدافع لتحسين مستوى المعيشة للأسرة . بينما أجابت نسبة (١٨٫٨٪) بأن الدافع للعمل بهدف تحقيق ذاتها، ولأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، كما ذكرت نسبة (١٦٫١٪) لأن المرأة كالرجل في خدمة الوطن، بينما أجابت بأن الدافع لأنها تعلمت، وينبغي أن تفيد بتعليمها نسبة (٨٫٥٪)، وأجابت نسبة (٤٫٥٪) بأن عملها لاكتساب الخبرة، وذكرت نسبة (٥٫٨٪) أن الدافع لذلك كان حتى تتفق على نفسها ، بينما أجابت نسبة (٣٫١٪) بأن عمل المرأة لتأمين مستقبلها، وذكرت نسبة (٦٫٣٪) أن عمل المرأة كان لشغل وقت الفراغ . على خلاف ذلك كانت استجابات غير العاملات، حيث ذكرن أن الدافع لعمل المرأة يتمثل في تحسين المستوى المعيشي للأسرة بنسبة (٤٠٫٠٪)، بينما أجابت نسبة (٢٠٫٠٪) أن دافع المرأة للعمل هو

تحقيق ذاتها، في حين ذكرت نسبة (١ر٩٪) أن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، وأجابت نسبة (٦ر٣٪) أنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، وذكرت نسبة (٧ر١٢٪) أنها تعمل لاكتساب الخبرة، بينما أجابت نسبة (٨ر١٪) أن المرأة تعمل حتى تنفق على نفسها، وأشارت نسبة (٩ر١٠٪) أنه لتأمين مستقبلها، بينما أجابت نسبة (٨ر١٪) أنها تعمل لشغل وقت فراغها.

والملاحظ أن استجابات العاملات وغير العاملات كانت متقاربة النسب في بعض الإجابات، كالقول: إن الدافع الأول لعمل المرأة هو لتحسين المستوى المعيشي للأسرة، حيث كانت نسبة العاملات (١ر٣٧٪)، بينما غير العاملات (٠ر٤٠٪)، بينما نجد النسب متفاوتة في استجابات مثل القول: إن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن، إذ تبلغ نسبة العاملات (١ر١٦٪)، في مقابل (١ر٩٪) من غير العاملات، وربما يرجع ذلك لشعور العاملة بانتفاء المسافة بينها وبين الرجل في أداء واجبها نحو الوطن، إذ هي كالرجل، بل وتسهم بشكل مضاعف، إذ هي عاملة بأجر خارج المنزل، بالإضافة لقيامها بأدوارها أمًّا وزوجة . وقد حدث الأمر نفسه بالنسبة لاستجابة لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، حيث نجد تفاوتاً بين العاملات وغير العاملات، إذ بلغت نسبة العاملات (٥ر٨٪)، في مقابل (٦ر٣٪) من غير العاملات، ومن الطبيعي أن يتضح التفاوت هنا، إذ إن العاملات مستوى تعليمهن في الغالب أعلى من غير العاملات، والمرأة بمستوى تعليم عالٍ أو مناسب لا بد وأن تشعر أنها يجب أن تفيد بتعليمها، فهي لم تتعلم وتواصل تعليمها لكي تجلس في المنزل من دون عمل .

من الجدول رقم (٥٨) يتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (١٦ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١) .

جدول رقم (٥٩)

يوضح العلاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة

ودافع المرأة للعمل لتحقيق الذات

دافع المرأة للعمل / الحالة العملية للزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٨٢	٣٧٫١	٤٢	١٨٫٨	٣٦	١٦٫١	١٩	٨٫٥	١٠	٤٫٥	١٣	٥٫٨	٧	٣٫١	١٤	٦٫٣	٢٢٤	٨٠٫٣	١٦٫٦	٠٫٠١
غير عاملة	٢٢	٤٠٫٠	١١	٢٠٫٠	٥	٩٫١	٢	٣٫٦	٧	١٢٫٧	١	١٫٨	٦	١٠٫٩	١	١٫٨	٥٥	١٩٫٧		
المجموع	١٠٥	٣٧٫٦	٥٣	١٩٫٠	٤١	١٤٫٧	٢١	٧٫٥	١٧	٦٫١	١٤	٥٫٠	١٣	٤٫٧	١٥	٥٫٤	٢٧٩	١٠٠٫٠		

(×) من دون إجابة (١٠٦) .

يتضح من الجدول رقم (٥٩) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٢٢٫٧٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٫٠١) حيث بلغت النسبة عند المرأة العاملة نحو (٢٠٫١٪)، بينما بلغت النسبة عند المرأة غير العاملة نحو (١٢٫٥٪)، وربما يرجع هذا لنظرة واحتياج كل منهما، فمن الطبيعي أن تشعر المرأة العاملة بعدم الاكتفاء، وبعدم تحقيق الذات إذا جلست في المنزل، فالمرأة العاملة إنما تعمل مدفوعة برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكاناتها والإسهام في تطوير المجتمع، أما المراة غير العاملة، فإن كونها ربة منزل تكرس جل وقتها للاهتمام بالأبناء وبالزوج، ففي عطائها لأبنائها وزوجها واهتمامها بالمنزل إشباع وتحقيق لذاتها.

جدول رقم (٦٠)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بين الزوج والزوجة (×)

خلافات بين الزوج والزوجة / الحالة العملية للزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
عاملة	٣٨	–	١٢	–	٥٩	١٦ر٥	٣ر٨	٠ر٤ غير دالة
غير عاملة	١٦٣	–	٧٣	–	٢٨٤	٧٩ر٣		
المجموع	١٢	–	٢	–	١٥	٤ر٠		

(×) من دون إجابة (١٥٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٠) وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة وحدوث خلافات بينها وبين الزوج، فبلغت قيمة كا٢ (٣ر٨ ٪) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة قوية بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٥ر٢٩٪) بينما أجبن بلا بلغت نسبتهم نحو (٥ر٧٠٪) وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (١ر٦٦٪) ، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٩ر٣٣٪) .

جدول رقم (٦١)

يوضح العلاقة بين الحالة العملية للزوجة وظهور مشكلات بين الزوج والزوجة بسبب العمل

الاستجابات	العاملات						غير العاملات						قيمة كا٢	مستوى الدالة
	نعم		لا		المجموع		نعم		لا		المجموع			
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
اتهامها بالتقصير في بيتها	١٥٦	٦٢ر٤	٩٤	٣٧ر٦	٢٥٠	٧٦ر٠	٧٤	٩٣ر٧	٥	٦ر٣	٧٩	٢٤ر٠	٢٧ر٩	٠ر٠٠٠٠٠
تهديدها بعدم العمل	٥٠	٢٧ر٠	١٣٥	٧٣ر٠	١٨٥	٧٦ر١	٣١	٥٣ر٤	٢٧	٤٦ر٦	٥٨	٢٣ر٩	١٣ر٨	٠ر٠٠٠٢
تهديدها بالطلاق	١١	٦ر٥	١٥٧	٩٣ر٥	١٦٨	٧٧ر٨	٨	١٦ر٧	٤٠	٨٣ر٣	٤٨	٢٢ر٢	٤ر٧	٠ر٠٢
الشجار المستمر معها	٥٠	٢٧ر٢	١٣٤	٧٢ر٨	١٨٤	٧٥ر٧	٣٥	٥٩ر٣	٢٤	٤٠ر٧	٥٩	٢٤ر٣	٢٠ر٣	٠ر٠٠٠٠١
غياب الزوج المستمر عن المنزل	٦٠	٣١ر٩	١٢٨	٦٨ر١	١٨٨	٧٨ر٣	٢٥	٤٨ر١	٢٧	٥١ر٩	٥٢	٢١ر٧	٤ر٦	٠ر٠٣
عدم الرغبة في الحديث معها	٣٥	٢٠ر٨	١٣٣	٧٩ر٢	١٦٨	٧٨ر١	١٤	٢٩ر٨	٣٣	٧٠ر٢	٤٧	٢٩ر٩	١ر٦	٠ر٠١٩

يتضح من الجدول رقم (٦١) أن قيمة كا٢ بلغت (١٣ر٨) بالنسبة لتهديد الزوجة بعدم العمل، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك نجد أن نسبة النساء من العاملات اللاتي أجبن بنعم بلغت (٢٧ر٠٪)ونسبة من أجبن بلا (٧٣ر٠٪)، ولغير العاملات نسبة من أجبن بنعم (٥٣ر٤٪) ونسبة من أجبن بلا (٤٦ر٦٪)، كذلك اتضح وجود علاقة بين متغير الحالة العملية للزوجة، وتهديد الزوج لها بالطلاق، إذ بلغت قيمة كا٢ (٤ر٧) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة

إحصائية عند مستوى (٠ر٠٢) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، حيث نجد أن نسبة من أجبن بنعم من النساء العاملات بلغت (٥ر٦٪)، ونسبة من أجبن بلا (٥ر٩٣٪)، أما غير العاملات فنسبة من أجبن بنعم (٧ر١٦٪)، ونسبة من أجبن بلا (٣ر٨٣٪) .

كذلك اتضح وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة وبين الشجار المستمر مع الزوج، إذ بلغت قيمة كا٢ (٣ر٢٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠١)، فنسبة من أجبن بنعم من العاملات (٢ر٢٧٪)، ونسبة من أجبن بلا (٨ر٧٢٪)، وغير العاملات، نسبة من أجبن بنعم (٣ر٥٩٪)، ونسبة من أجبن بلا (٧ر٤٠٪)، وفيما يتعلق بتأثير الحالة العملية للزوجة على غياب الزوج المستمر من المنزل اتضح وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٦ر٤٪)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٣٪)، مما يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، تأكيداً لذلك تشير بيانات الجدول إلى أن نسبة من أجبن بنعم من العاملات بلغت نحو (٩ر٣١٪)، بينما من أجبن بلا بلغت نحو (١ر٦٨٪)، وبالنسبة لغير العاملات نجد أن نسبة من أجبن بنعم بلغت (١ر٤٨٪)، ونسبة من أجبن بلا بلغت (٩ر٥١٪) .

كذلك اتضح عدم وجود علاقة بين الحالة العملية للزوجة، وبين عدم رغبة الزوج في الحديث معها، حيث بلغت قيمة كا٢ (١ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١٩ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وقد يرجع ذلك لحالة الزوج النفسية في بعض الأحيان، إذ قد يكون منزعجًا من أمر ما، ولا يرغب في الحديث مع أحد بغض النظر عن كون الزوجة عاملة أو غير عاملة .

ومن الجدول رقم (٦١) يتضح لنا أن المشكلات بين الزوج والزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج وزوجته العاملة، مما يؤكد حاجة الزوج أو بمعنى أصح حاجة الأسرة لدخل الزوجة من العمل، لذلك يتغاضى الزوج عن تقصير زوجته العاملة في بعض شؤون الأسرة سواء بالنسبة للمنزل أو بالنسبة للاهتمام بالأبناء والزوج في مقابل إسهامها في دخل الأسرة، وليس من الضروري أن تكون الزوجة العاملة مقصرة في الاهتمام بزوجها وأبنائها ورعاية منزلها، فقد أشارت " عزيز " إلى أن نسبة وجود المشكلات الأسرية للنساء العاملات هي (٧ر٢٨٪) في حين بلغت لدى غير العاملات (٧ر٥٨٪)، ويتضح الفرق الكبير بين الفئتين فيما يتعلق بوجود المشكلات في الأسرة، مما يؤكد عدم وجود علاقة بين عمل الزوجة وظهور المشكلات بين الزوج والزوجة . (عزيز، ١٩٨١م، ١٥٠ – ١٥١) وتتفق نتائج دراسة " عزيز " مع الدراسة الحالية، حيث اتضح أن العاملات أقل مشكلات مع أزواجهن من غير العاملات، وذلك راجع كما أشرنا سابقاً إلى مساهمة الزوجة بدخلها أو بجزء منه في دخل الأسرة، ومن المشاهدات اليومية يتضح أنه بمقدار إسهام الزوجة بدخل الأسرة، يتاح لها مساحة للمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية مع الزوج(*) .

ويوضح الجدول رقم (١٢)(**) توزيع أفراد العينة تبعاً لقطاع عمل الزوجة .

وفي محاولة التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية حاولنا اختبار مدى تأثير متغير قطاع عمل الزوجة على مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، إذ يبين الجدول رقم (٦٢) توزيع عينة البحث حسب قطاع عمل الزوجة (حكومي، وخاص) .

(*) تحيق منشور في جريدة الاقتصادية، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩٩م.

(*) انظر الفصل الرابع، جدول رقم (١٢).

جدول رقم (٦٢)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة وما إذا كان عمل الزوجة يؤدي إلى زيادة التفاهم (×)

عمل الزوجة الذي يؤدي إلى زيادة التفاهم / قطاع عمل الزوجة	نعم		إلى حد ما		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	٩٧	٣٩ر٦	١٢٥	٥١ر٠	١٩	٧ر٨	٤	١ر٦	٢٤٥	٨٢ر٥	٢ر٠	٥ر٠ غير دالة
خاص	٢٣	٤٤ر٢	٢٧	٥١ر٩	٢	٣ر٨	-	-	٥٢	١٧ر٥		
المجموع	١٢٠	٤٠ر٤	١٥٢	٥١ر٢	٢١	٧ر١	٤	١ر٣	٢٩٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٤)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٢) أن قيمة كا٢ بلغت (٢ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين. وتؤكد ذلك بيانات الدراسة الميدانية، إذ تشير إلى أن نسبة (٣٩ر٦٪) في القطاع الحكومي أجبن بنعم مقابل نسبة (٤٤ر٢٪) من القطاع الخاص أجبن بنعم. ونسبة (٥١ر٠٪) في القطاع الحكومي أجبن إلى حد ما، في مقابل نسبة (٥١ر٩٪) من القطاع الخاص، وأجابت نسبة (٧ر٨٪) في القطاع الحكومي بلا، في مقابل نسبة (٣ر٨٪) في القطاع الخاص أجبن بلا أيضاً.

ويلاحظ تقارب في النسبة بين العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، مما يؤكد أن قطاع عمل الزوجة متغير ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، فمتغير عمل الزوجة هو الأهم بغض النظر عن قطاع العمل الذي تعمل فيه، سواء أكان حكوميًّا أم خاصيًّا.

جدول رقم (٦٣)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة وموقف الزوج إذا كان رأي الزوجة مقبولاً (×)

موقف الزوج / قطاع عمل الزوجة	نعم		يستشيرها فقط ولا يأخذ برأيها		حسب الظروف		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	١٤٦	٥٩ر١	٩	٣ر٦	٩	٣٦ر٤	٢	٠ر٨	٢٤٧	٨٢ر٦	٠ر٩	٠ر٨ غير دالة
خاص	٣٠	٥٧ر٧	١	١ر٩	٢١	٤٠ر٤	–	–	٥٢	١٧ر٤		
المجموع	١٧٦	٥٨ر٩	١٠	٣ر٣	١١١	٣٧ر١	٢	٧ر	٢٩٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٣) أن قيمة كا٢ بلغت (٩ر٠) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٨ر٠)، الأمر الذي يوضح عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ولتأكيد ذلك تشير بيانات الدراسات الميدانية إلى أن نسبة من يأخذ زوجها برأيها في القطاع الحكومي (١ر٥٩٪)، بينما في القطاع الخاص (٧ر٥٧٪). ونسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها في القطاع الحكومي (٦ر٣٪)، بينما نسبة ذلك في القطاع الخاص (٩ر١٪). ونسبة من أجابت حسب الظروف في القطاع الحكومي (٤ر٣٦٪) بينما في القطاع الخاص (٤ر٤٠٪)، الملاحظ أن النسبة متقاربة، ولكنّ هناك فرقاً بسيطاً في نسبة من يستشيرها فقط، ولا يأخذ برأيها، حيث نسبة العاملات في القطاع الحكومي أكبر من نسبة العاملات في القطاع الخاص، وربما يرجع ذلك لطبيعة بناء العينة، حيث نجد أن عدد العاملات في القطاع الخاص أصغر من القطاع الحكومي، وهو ما يحدث في الواقع، الأمر الذي انعكس في انخفاض نسبها وفقاً لمختلف الاستجابات.

جدول رقم (٦٤)

يوضح العلاقة بين قطاع عمل الزوجة، ومن يتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

اتخاذ القرار بعدد الأبناء / قطاع عمل الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنان معاً		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
حكومي	٢٣	٩ر٣	١٥	٦ر١	٢٠٣	٨٢ر٥	٥	٢ر٠	٢٤٦	٨٢ر٦	٧ر٧	٠٥ر
خاص	١	١ر٩	٨	١٥ر٤	٤٢	٨٠ر٨	١	٢ر٩	٥٢	١٧ر٤		
المجموع	٢٤	٨ر١	٢٣	٧ر٧	٢٤٥	٨٢ر٢	٦	٢ر٠	٢٩٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٢)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٦٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٧ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠)، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين . وبالرجوع إلى بيانات الدراسة الميدانية يتضح أن الزوج يتخذ القرار بعدد الأبناء بالنسبة للزوجات في القطاع الحكومي بنسبة (٣ر٩٪) في مقابل (٩ر١٪) أكدن على ذلك من العاملات، وبلغت نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الاثنين معاً من زوجات القطاع الحكومي (٥ر٨٢٪)، بينما في القطاع الخاص بنسبة (٨ر٨٠٪) .

وبالاطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أزواج العاملات في القطاع الحكومي بيدهم اتخاذ القرار بعدد الأبناء أكثر من أزواج العاملات في القطاع الخاص، وقد يرجع ذلك لطبيعة ظروف العاملات في القطاعات الحكومية، إذ إن ظروف عملهن أسهل بكثير من ظروف العاملات في القطاع الخاص من حيث متطلبات العمل، كطول ساعات الدوام، وكثرة الدورات التدريبية، مقارنة بالعاملات في القطاعات

الحكومية، في المقابل نلاحظ أن نسبة اتخاذ الزوجة لقرار عدد الأبناء في القطاعات الخاصة أعلى منه في القطاع الحكومي / وربما يرجع ذلك للمبررات السابقة أعلاه نفسها، وعموماً، فالنسبة الأعلى في كلا القطاعين لاتخاذ القرار من الاثنين معاً، وربما يرجع ذلك لتغير طبيعة العلاقات التي تربط بين المرأة وزوجها، إذ أصبحت علاقات زمالة ومساواة إلى حد ما، أكثر منها علاقة خضوع وتسلط نتيجة لتغير مكانة الزوجة في الأسرة .

جدول رقم (٦٥)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل (×)

موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل / طبيعة عمل الزوجة	نعم يوافق		يوافق ولكن بصعوبة		لا يوافق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٨٨	٧٧ر٢	٢٣	٢٠ر٢	٣	٢ر٦	–	–	١١٤	٣٠ر٥	٣٤ر٥	٠ر٠٣
إدارية	٨٩	٧٣ر٠	٣٢	٢٦ر٢	١	٠ر٨	–	–	١٢٢	٣٢ر٦		
إخصائية اجتماعية	١٩	٧٩ر٢	٥	٢٠ر٨	–	–	–	–	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	٣	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	٠ر٥		
سيدة أعمال	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	–	–	١	٠ر٣		
ربة منزل	٣٦	٥٠ر٠	٣٣	٤٥ر٨	٣	٤ر٢	–	–	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢٦	٧٢ر٢	٨	٢٢ر٢	١	٨ر٢	١	٢ر٨	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٦٣	٧٠ر٣	١٠٢	٢٧ر٣	٨	٢٠١	١	٣ر	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٥) أن قيمة كا٢ بلغت (٥ر٣٤) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٣) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير بيانات الجدول إلى أن أزواج المعلمات يوافقون على عملهن بنسبة (٢ر٧٧٪) ويوافقون بصعوبة بنسبة (٢ر٢٠٪)، ولا يوافقون بنسبة (٦ر٢٪)، ويوافق أزواج الموظفات الإداريات بنسبة (٧٣٪)، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٦ر٢٦٪)، ولا يوافقون بنسبة (٨ر٠٪)، ويوافق أزواج الإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٢ر٧٩٪)، ويوافقون بصعوبة بنسبة (٨ر٢٠٪)، ويوافق أزواج الطبيبات بنسبة (٠ر١٠٠٪)، ويوافق أزواج الممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ويوافق أزواج ربات البيوت بنسبة (٥٠٪)، ويوافقون بصعوبة ما بنسبة (٨ر٤٥٪)، ولا يوافقون بنسبة (٢ر٤٪) .

ويلاحظ من هذه البيانات أنها متقاربة عموماً بالنسبة لموافقة الأزواج، خصوصاً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإخصائيات الاجتماعيات، وبالنسبة لموافقة الزوج على عمل زوجته إذا كانت طبيبة أو ممرضة فتُعدّ عالية، إذ بلغت (١٠٠٪)، ومن الطبيعي أن تكون نسبة الموافقة عالية؛ لأن طبيعة عمل الطبيبة والممرضة لا بد أن يكون الزوج مقتنعاً بعمل زوجته، وذلك لمتطلبات عملهن، من أوقات طويلة، وتغيير في مواعيد الدوام .

وبينت " القاسمي " أن نسبة العاملات اللاتي لم يجدن معارضة من الزوج تمثل (٩١٪)، أي أن الزوج في مجتمع الإمارات يشجع على عمل الزوجة في معظم الحالات، حسب رأي (القاسمي) والاعتراض فقط على طبيعة عمل الزوجة من جانب الأزواج، كطول الوقت، أو العمل الذي يتطلب الاختلاط، أو السفر. (القاسمي، ١٩٩٣م، ٢١١ – ٢١٢) .

جدول رقم (٦٦)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وصاحب القرار في إقامة علاقة مع آخرين (×)

صاحب القرار في إقامة العلاقة / طبيعة عمل الزوجة	الزوج		الزوجة		هما معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٩	٧ر٩	٩	٧ر٩	٦٧	٥٨ر٨	٢٩	٢٥ر٤	١١٤	٣٠ر٥	١١ر٦	٠ر٩
إدارية	٨	٦ر٦	١٠	٨ر٢	٧١	٥٨ر٢	٣٣	٢٧ر٠	١٢٢	٣٢ر٦		
إخصائية اجتماعية	٢	٨ر٣	٢	٨ر٣	١١	٤٥ر٨	٩	٣٧ر٥	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	–	–	–	–	١	٣ر٣٣	٢	٦٦ر٧	٣	٨ر		
ممرضة	–	–	–	–	٢	١٠٠ر٠	–	–	٢	٥ر		
سيدة أعمال	–	–	–	–	١	١٠٠ر٠	–	–	١	٠ر٣		
ربة منزل	٨	١١ر١	٧	٩ر٧	٤٢	٥٨ر٣	١٥	٢٠ر٨	٧٢	١٩ر٣		
أخرى	٢	٥ر٦	٢	٥ر٦	١٨	٥٠ر٠	١٤	٣٨ر٩	٣٦	٩ر٦		
المجموع	٢٩	٧ر٨	٣٠	٨ر٠	٢١٣	٥٧ر٠	١٠٢	٢٧ر٣	٣٧٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٦) أن قيمة كا٢ بلغت (١١ر٦) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالاطلاع على بيانات الدراسة الميدانية يتضح أنه بالنسبة للمعلمات كان الزوج صاحب القرار في إقامة العلاقة بنسبة (٧ر٩٪)، وللإداريات بنسبة (٦ر٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٣٪)، ولربات المنزل بنسبة (١ر١١٪)، بينما كانت الزوجة صاحبة القرار بالنسبة للمعلمات بنسبة (٧ر٩٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٨٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٣٪

)، ولربات المنزل بنسبة (٧ر٩٪). بينما كان القرار من قبل الزوجين معاً، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٨ر٥٨٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٥٨٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٨ر٤٥٪)، وللطبيبات بنسبة (٣ر٣٣٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ولربات المنزل بنسبة (٣ر٥٨٪) . بينما كان من يتخذ قرار بإقامة العلاقة مع آخرين حسب الظروف، بالنسبة للمعلمات بنسبة (٤ر٢٥٪)، وللإداريات بنسبة (٠ر٢٧٪)، وللأخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٥ر٣٧٪)، وللطبيبات بنسبة (٧ر٦٦٪)، ولربات البيوت بنسبة (٨ر٢٠٪) .

ويلاحظ من البيانات السابقة أن الطبيبات والممرضات يتخذن القرار بمشاركة أزواجهن، وربما يرجع ذلك لطبيعة عملهن المرهقة، ومن ثم لا يستطيع أزواجهن اتخاذ مثل هذا القرار من دون مشاركتهن وموافقتهن على ذلك . وبالنسبة لباقي العاملات يلاحظ تقارب النسبة بالنسبة لاتخاذ الزوج هذا القرار، فيما يتعلق باتخاذ الزوجة لقرار إقامة العلاقات مع آخرين، فإن ذلك اتضح بنسب متقاربة كذلك . وبالنسبة لصاحب القرار في إقامة العلاقة مع آخرين، نلاحظ أن أعلى النسب كانت في استجابتهما معاً، مما يشير إلى تغير النظرة إلى الزوجة ومكانتها، مقارنة بوضعها السابق، حيث كان الزوج هو صاحب القرار في معظم الشؤون الأسرية .

جدول رقم (٦٧)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وحرص الزوج على استشارة زوجته (×)

استشارة الزوج لزوجته / طبيعة عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٤٤	٣٨ر٦	٥٩	٥١ر٨	٩	٧ر٩	٢	١ر٨	١١٤	٣٠ر٤	٥٤ر١	٠ر٠٠٠٩
إدارية	٥٢	٤٢ر٦	٥٨	٤٧ر٥	٩	٧ر٤	٣	٢ر٥	١٢٢	٣٢ر٥		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	١٠	٤١ر٧	٥	٢٠ر٨	١	٤ر٢	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	٢	٦٦ر٧	–	–	١	٣٣ر٣	–	–	٣	٠ر٨		
ممرضة	٢	١٠٠ر٠	–	–	–	–	–	–	٢	٥ر		
سيدة أعمال	–	–	–	–	–	–	١	١٠٠	١	٣ر		
ربة منزل	٢٨	٣٨ر٤	٢٧	٥٠ر٧	٥	٦ر٨	٣	٤ر١	٧٣	١٩ر٥		
أخرى	١٨	٥٠ر٠	١٢	٣٦ر١	٥	١٣ر٩	–	–	٣٦	٩ر٦		
المجموع	١٥٤	٤١ر١	١٧٧	٤٧ر٢	٣٤	٩ر١	١٠	٢ر٧	٣٧٥	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٠) .

يتضح من الجدول رقم (٦٧) وجود علاقة بين المتغيرين، حيث بلغت قيمة كا٢ (٥٤ر١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٠٠٩). وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات باستمرار بلغت (٣٨ر٦٪)، وللإداريات بنسبة (٤٢ر٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٣ر٣٪)، وللطبيبات بنسبة (٦٦ر٧٪)، وللممرضات بنسبة (١٠٠٪)، ولربات البيوت بنسبة (٣٨ر٤٪)، في حين بلغت نسبة عدم استشارة الأزواج لزوجاتهم المعلمات بنسبة (١ر٨٪)، وللإداريات بنسبة (٢ر٥٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤ر٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (١ر٤٪) .

وبالاطلاع على البيانات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة تتركز في استشارة الأزواج لزوجاتهم أحياناً بالنسبة للمعلمات والإداريات والإخصائيات، وربات البيوت، في

حين أن الطبيبات والممرضات، يحرص أزواجهن على استشارتهن باستمرار، وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارتهن باستمرار. وأقل النسب تتركز في عدم حرص الأزواج على استشارة زوجاتهم عموماً بغض النظر عن طبيعة عملهن، مما يؤكد على ملاحظتنا الباحثة سابقاً في تغير مكانة المرأة بشكل عام في المجتمع، وتغير النظرة إليها، فالعلاقات الزوجية سابقاً كانت تتميز بنمط معين يتضح فيه اختلاف أدوار الزوجين وواجباتهما، ولكن نتيجة للتغيرات الجديدة، تأثر دور كل من الزوج والزوجة وضعفت أهمية تقسيم العمل بينهما .

جدول رقم (٦٨)

يوضح العلاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموقف الزوجة

إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة / طبيعة عمل الزواجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
معلمة	٣٤	٢٩ر٨	٦	٥ر٣	-	-	٧٤	٦٤ر٩	-	-	١١٤	٣٠ر٦	١٦ر٥	٠ر٩ غير دالة
إدارية	٣٤	٢٧ر٩	١	٨ر	٢	١ر٦	٨٤	٦٨ر٩	١	٨ر	١٢٢	٣٢ر٧		
إخصائية اجتماعية	٨	٣٣ر٣	-	-	١	٤ر٢	١٥	٦٢ر٥	-	-	٢٤	٦ر٤		
طبيبة	١	٣٣ر٣	-	-	-	-	٢	٦٦ر٧	-	-	٣	٨ر		
ممرضة	١	٥٠ر٠	-	-	-	-	١	٥٠ر٠	-	-	٢	٥ر		
سيدة أعمال	-	-	-	-	-	-	١	١٠٠ر٠	-	-	١	٣ر		
ربة منزل	١٦	٢٢ر٥	١	١ر٤	٢	٢ر٨	٥٢	٧٣ر٢	-	-	٧١	١٩ر٠		
أخرى	١٣	٣٦ر١	١	٢ر٨	-	-	٢٢	٦١ر١	-	-	٣٦	٩ر٧		
المجموع	١٠٧	٢٨ر٧	٩	٢ر٤	٥	١ر٣	٢٥١	٦٧ر٣	١	٣ر	٢٧٣	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١) .

يتضح من الجدول رقم (٦٨) أن قيمة كا٢ بلغت (١٦ر٥) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٩)، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن المعلمات يؤكدن على ضرورة المشاركة، إذ لم يأخذ أزواجهن برأيهن بنسبة (٢٩ر٨٪)، والإداريات بنسبة (٢٧ر٩٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٣٣ر٣٪)، والطبيبات بنسبة (٣٣ر٣٪)، والممرضات بنسبة (٥٠ر٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٢٢ر٥٪) . وكانت نسبة المعلمات بالنسبة للاستجابة تتركه يفعل ما يريد (٥ر٣٪)، وللإداريات بنسبة (٠ر٨٪)، ولربات البيوت بنسبة (١ر٤٪)، في حين كانت نسبة الإداريات بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه هي (١ر٦٪)، وللإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٤ر٢٪)، ولربات المنزل بنسبة (٢ر٨٪). بينما كانت نسبة من تحاول إقناعه من المعلمات (٦٤ر٩٪)، والإداريات بنسبة (٦٨ر٩٪)، والإخصائيات الاجتماعيات بنسبة (٦٢ر٥٪)، والطبيبات بنسبة (٦٦ر٧٪)، والممرضات بنسبة (٥٠ر٠٪)، وربات البيوت بنسبة (٧٣ر٢٪) وتمثل أعلى نسبة .

الملاحظ من المعطيات السابقة تركيز التأكيد على استجابة أن تحاول إقناعه مما يؤكد على طبيعة العلاقة بين الزوج والزوجة القائمة على الحوار وتبادل الآراء، واندثار العلاقة القائمة على التسلط والتفرد بالرأي من قبل الزوج، كما كان سائداً من قبل . وفي دراسة (نياز، ١٤١٥هـ، ١١٩) فإن " Wilkining " يرى أن غياب الزوجة عن المنزل مدة طويلة أدى إلى اختلاف شكل السلطة بينها وبين الرجل في الأسرة مما، ترتب عليه تغير في علاقات الأسرة كلها، فاختلف شكل العلاقة بين الأم وأولادها والأب وأولاده، والأولاد مع بعضهم، كما اتسمت العلاقة الأسرية بالفردية المطلقة، وأصبح السائد في الأسرة اليوم أن كل فرد يشعر بالحرية الكاملة نحو مسؤولياته وواجباته، واختلفت الالتزامات الأدبية، والالتزامات الأسرية التي كانت معروفة لدى الأسرة في الماضي .

جدول رقم (٦٩)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافع المرأة للعمل لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها (×)

دافع المرأة للعمل / عدد سنوات عمل الزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تتفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٤	٧ر١	١٤	٢٥ر٠	٨	١٤ر٣	٦	١٠ر٧	٧	١٢ر٥	٦	١٠ر٧	٨	١٤ر٣	٣	٥ر٤	٥٦	٢٦ر٢	٤١ر٩	٠ر٠٤
من٥-١٠سنوات	٧	١٠ر١	١٤	٢٠ر٣	١٧	٢٤ر٦	٧	١٠ر١	٨	١١ر٦	٧	١٠ر١	٨	١١ر٦	١	١ر٤	٦٩	٣٢ر٢		
من١٠-١٥سنة	٢	٤ر٧	٩	٢٠ر٩	٧	١٦ر٣	٤	٩ر٣	٢	٧ر٠	٧	١٦ر٣	١٠	٢٣ر٣	١	٢ر٣	٤٣	٢٠ر١		
من١٥-٢٠سنة	١	٢ر٩	٧	٢٠ر٦	٤	١١ر٨	٧	٢٠ر٦	٦	١٧ر٦	٨	٢٣ر٥	١	٢ر٩	-	-	٣٤	١٥ر٩		
من٢٠سنة فأكثر	٥	٤١ر٧	٢	١٦ر٧	٢	١٦ر٧	-	-	١	٨ر٣	٢	١٦ر٧	-	-	-	-	١٢	٥ر٦		
المجموع	١٩	٨ر٩	٤٦	٢١ر٥	٣٨	١٧ر٧	٢٤	١١ر٢	٢٥	١١ر٧	٣٠	١٤ر٠	٢٧	١٢ر٦	٥	٢ر٣	٢١٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨٧)، مجموع العاملات في العينة (٣٠١) .

من منطلق أنه كلما طالت مدة عمل الزوجة كلما نضجت شخصيتها أكثر، وكلما اتسع عالمها المحيط، وزاد دخلها بازدياد سنوات العمل، فقد حاولنا التعرف على العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها للعمل، بسبب تعليمها وشعورها بوجوب الاستفادة من هذا التعليم لخدمة الوطن، حيث يتضح من الجدول رقم (٦٩) أن قيمة كا٢ بلغت (٩ر٤١)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٤) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وباستعراض المعطيات المتعلقة بتوزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين بلغت نسبة الإجابة التي تؤكد أن الدافع لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد بتعليمها، لمن عملت أقل من ٥ سنوات (٧ر١٠٪)، وأجابت من عملت من ١٥- ٢٠ سنة بنسبة (٦ر٢٠٪)، وبلغ إجمالي نسبة دافع التعليم وخدمة الوطن (٢ر١١٪) من مجموع العينة .

ومن الطبيعي أن يكون من دوافع المرأة للعمل ارتفاع مستوى تعليمها، ومن ثم عملها في خدمة الوطن للإفادة من تعليمها، فليس من المنطقي أن تصل المرأة لمستوى تعليمي معين لتبقى في المنزل، ولو أنه أحياناً تحكم الظروف المرأة للبقاء في المنزل؛ وذلك للتفرغ للأبناء وتربيتهم، ثم الخروج للعمل خارج المنزل، إذا سمحت ظروفها بعد ذلك، خصوصاً إذا لم تكن هناك ظروف مساعدة للزوجة للاستمرار في عملها، كطول مدة إجازة الأمومة، وتوافر حضانات مناسبة لوضع الأطفال فيها، وأحياناً عدم مساعدة الزوج لها للاستمرار في عملها، بعد إنجابها لأول طفل، فتضطر للتخلي عن عملها وطموحها في سبيل المحافظة على بيتها واستقرار حياتها العائلية .

جدول رقم (٧٠)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة ودافعها للعمل لتأمين مستقبلها (×)

دافع المرأة للعمل / عدد سنوات عمل الزوجة	لتحسين المستوى المعيشي للأسرة		لتحقيق ذاتها		لأن المرأة كالرجل تشارك في خدمة الوطن		لأنها تعلمت وينبغي أن تفيد		لاكتساب الخبرة		حتى تنفق على نفسها		لتأمين مستقبلها		لشغل وقت الفراغ		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	١٢	٢١ر١	٨	١٤ر٠	١٣	٣٢ر٨	١٠	١٧ر٥	٤	٧ر٠	٣	٥ر٣	٢	٣ر٥	٥	٨ر٨	٥٧	٢٧ر١	٤٦ر٣	٠ر٠٠١
من٥-١٠سنوات	٤	٥ر٦	١٤	١٩ر٧	١٣	١٨ر٣	١١	١٥ر٥	٧	٩ر٩	٨	١١ر٣	٨	١١ر٣	٦	٨ر٥	٧١	٨ر٣٣		
من١٠-١٥سنة	٢	٤ر٥	٥	١١ر٤	٣	٦ر٨	٩	٢٠ر٥	٩	٢٠ر٥	١٢	٢٧ر٣	٣	٦ر٨	١	٢ر٣	٤٤	٢١ر٠		
من١٥-٢٠سنة	١	٣ر٤	٢	٦ر٩	٩	٣١ر٠	٣	١٠ر٣	٥	١٧ر٢	٤	١٣ر٨	٤	١٣ر٨	١	٣ر٤	٢٩	١٣ر٨		
من٢٠سنة فأكثر	١	١١ر١	–	–	٢	٢٢ر٢	–	–	١	١١ر١	٢	٢٢ر٢	٢	٢٢ر٢	١	١١ر١	٩	٤ر٣		
المجموع	٢٠	٩ر٥	٢٩	١٣ر٨	٤٠	١٩ر٠	٣٣	١٥٦ر٧	٢٦	١٢ر٤	٢٩	٩ر٠	١٩	٩ر٠	١٤	٦ر٧	٢١٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٩١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٠) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٤٦)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠١) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين، وتشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن من عملت أقل من خمس سنوات بلغت نسبة تأكيدها أن الدافع للعمل كان لتأمين مستقبلها (٥ر٣٪)، في حين أكدت على ذلك من عملت من ٥-١٠ سنوات بنسبة (٣ر١١)، في المقابل أكدت من بلغت مدة عملها من ١٥-٢٠ سنة على ذلك بنسبة (٨ر١٣٪) وأجابت من عملت من ٢٠سنة فأكثر على ذلك بنسبة (٢ر٢٢٪)، وعليه بلغ مجموع من عملن بدافع تأمين مستقبلهن (٠ر٩٪) من إجمالي عينة البحث . وبالاطلاع على المعطيات السابقة نلاحظ أن أعلى نسبة هي العاملات من ٢٠سنة فأكثر، وربما يرجع ذلك لارتفاع دخل العاملات بهذه الفئة، إذ إنه كلما طالت مدة العمل كلما ارتفع دخل الزوجة، مما يساعدها على الإسهام في دخل الأسرة، بالإضافة لادخار أو لاستثمار جزء من الراتب .

جدول رقم (٧١)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات ناتجة عن عمل الزوجة خاص بالأبناء

يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٨	٤٩ر١	٢٩	٥٠ر٩	٥٧	٢٧ر٩	٩ر٨	٠ر٠٤
من٥-١٠سنوات	٤٢	٦٤ر٦	٢٣	٣٥ر٤	٦٥	٣١ر٩		
من١٠-١٥سنة	١٩	٤٨ر٧	٢٠	٥١ر٣	٣٩	١٩ر١		
من١٥-٢٠سنة	١٢	٣٧ر١	٢٢	٦٢ر٩	٣٥	١٧ر٢		
من٢٠سنة فأكثر	٢	٢٥ر٠	٦	٧٥ر٠	٨	٣ر٩		
المجموع	١٠٤	٥١ر٠	١٠٠	٤٩ر٠	٢٠٤	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٧١) أن قيمة كا٢ بلغت (٩ر٨)، مما يشير إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٤ر٠) الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة بين المتغيرين .

ويشير توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين إلى أن نسبة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء في الفئة التي عملت أقل من خمس سنوات بلغت (١ر٤٩٪)، في حين أجابت الفئة نفسها بعدم حدوث مشكلات بنسبة (٩ر٥٠٪)، في حين ذكرت الفئة التي عملت من ٥-١٠ سنوات إلى أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء بلغت (٤ر٦٤٪)، وهذه الفئة نفسها نفت حدوث مشكلات بنسبة (٤ر٣٥٪) . وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بلغت (٦ر٦٤٪)، ونفت هذه الفئة حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بنسبة (٤ر٣٥٪). وبالنسبة للفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة أيدت حدوث مشكلات خاصة بالأبناء بسبب عمل المرأة خارج المنزل بنسبة (٧ر٤٨٪)، ونفت حدوث هذه المشكلات بنسبة (٣ر٥١٪). بينما ذكرت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥-٢٠سنة أن نسبة حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء (١ر٣٧٪)، وأجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٩ر٦٢٪) . وأكدت الفئة التي عملت من ٢٠سنة فأكثر حدوث هذه المشكلات بنسبة (٠ر٢٥٪)، بينما أجابت بعدم حدوث المشكلات الخاصة بالأبناء في الفئة نفسها بنسبة (٠ر٧٥٪) .

جدول رقم (٧٢)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وحدوث مشكلات مالية ناتجة عن عمل الزوجة خارج المنزل

يؤدي عمل الزوجة إلى حدوث مشكلات في الأسرة / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	١٥	٢٧ر٣	٤٠	٧٢ر٧	٥٥	٣٣ر١	١١ر٢	٠ر٥ غير دالة
من٥-١٠سنوات	١٧	٣٧ر٨	٢٨	٦٢ر٢	٤٥	٢٧ر١		
من١٠-١٥سنة	١٠	٣٠ر٣	٢٣	٦٩ر٧	٣٣	١٩ر٩		
من١٥-٢٠سنة	٧	٢٥ر٩	٢٠	٧٤ر١	٢٧	١٦ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	-	-	٦	١٠٠ر٠	٦	٣ر٦		
المجموع	٤٩	٢٩ر٥	١١٧	٧٠ر٥	١٦٦	١٠٠ر٠		

يتضح من الجدول رقم (٧٢) أن قيمة كا٢ (٤ر٢) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٣)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين ن حيث تشير بيانات توزيع العينة بالنظر إلى المتغيرين أن الفئة الأولى التي عملت أقل من خمس سنوات أيدت حدوث مشكلات مالية بسبب عمل الزوجة بنسبة (٢٧ر٣٪)، ونفت نسبة (٧٢ر٧٪) حدوث هذه المشكلات . في حين ذكرت الفئة الثانية التي عملت من ٥-١٠سنوات حدوث مشكلات مالية بنسبة (٣٧ر٨٪)، ونفت نسبة (٦٢ر٢٪) حدوث هذه المشكلات . بينما الفئة الثالثة التي عملت من ١٠-١٥ سنة ذكرت حدوث مثل هذه المشكلات بنسبة (٣٠ر٣٪)، وأجابت نسبة (٦٩ر٧٪) بعدم حدوثها، في المقابل أيدت الفئة الرابعة التي عملت من ١٥-٢٠ سنة حدوث المشكلات المالية بنسبة (٢٥ر٩٪)،، ولم تؤيد نسبة (٧٤ر١٪) حدوث هذه المشكلات . والفئة الأخيرة التي عملت من ٢٠سنة فأكثر أجابت بعدم حدوث المشكلات المالية بنسبة (١٠٠ر٠٪)، وقد بلغ إجمالي النسب للمؤيدين بحدوث المشكلات المالية بسبب عمل الزوجة خارج المنزل لجميع الفئات (٢٩ر٥٪) من إجمالي العينة، في حين بلغ إجمالي نسبة غير المؤيدين لحدوث مثل هذه المشكلات (٧٠ر٥٪) من إجمالي مفردات العينة .

وخلافاً لهذه النتائج، فقد رأى بعض الباحثين أن معظم الخلافات والمشكلات الأسرية في الأسر التي تعمل فيها الزوجة سببها الأمور المالية(×)، ويشير " آدم" إلى أنه عند تحليل مضمون تصورات الزوجات والأزواج عن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في أداء دورها بوصفها زوجة اتضح أن أهمها نشوب المشكلات بينها وبين زوجها، وترجع هذه الخلافات إلى الأمور المادية (آدم، ١٩٨٢م، ٢٢٨) ومن النتائج التي توصلت إليها " محرم " أن الدخل الإضافي للزوجة العاملة أصبح أحد أسباب النزاع بين الزوجين في بعض الأسر (محرم، ١٩٧٣م، ٤٦٥).

ومن منطلق أن عمل المرأة ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين حيث توصلت إحدى الدراسات لبعض العاملات المؤهلات تعليماً عالياً أن (٣ر٨٠٪) من العاملات ذكرن أن العمل قد ساعد على زيادة التفاهم بين الزوجين، إذ أدى إلى سيادة نمط جديد من العلاقة بين الزوجين يتصف بالزمالة والمشاركة (محرم، ١٩٧٣م، ٣٨٤ – ٣٩١).

جدول رقم (٧٣)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة

وحرص الزوج على استشارة الزوجة (×)

استشارة الزوج لزوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٩	٣٦ر٧	٣٩	٤٩ر٤	٨	١٠١	٣	٣ر٨	٧٩	٢٦ر٢	١١ر٢	٠ر٥ غير دالة
من٥- ١٠سنوات	٤٣	٤١ر٠	٤٧	٤٤ر٨	١١	١٠ر٥	٤	٣ر٨	١٠٥	٣٤ر٩		
من١٠-١٥سنة	٢٣	٣٩ر٧	٢٨	٤٨ر٣	٧	٢١ر١	–	–	٥٨	١٤ر٣		
من١٥-٢٠سنة	١٩	٤٤ر٢	٢١	٤٨ر٨	٣	٧ر٠	–	–	٤٣	١٤ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	١١	٦٨ر٨	٥	٣١ر٣	–	–	–	–	١٦	٥ر٣		
المجموع	١٢٥	٤١ر٥	١٤٠	٤٦ر٥	٢٩	٩ر٦	٧	٢ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×)ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٣) أن قيمة كا٢ بلغت (٢ر١١) مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٥ر٠)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وتشير البيانات إلى أن الزوج يحرص على استشارة زوجته باستمرار في الفئة الأولى من العاملات التي تقع بين سنة إلى أقل من خمس سنوات بنسبة (٧ر٣٦٪)، وبالنسبة للفئة الثانية التي يصل سنوات عملها من ٥-١٠ سنة فإن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار. في حين أجابت نسبة (٧ر٣٩٪) في الفئة الثالثة التي عملت نحو ١٠-١٥ سنة، أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وذكرت نسبة (٢ر٤٤٪) في الفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥-٢٠ سنة أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار، وبالنسبة للفئة الأخيرة التي عملت نحو ٢٠سنة فأكثر، فقد ذكرت نسبة (٨ر٦٨٪) أن زوجها يحرص على استشارتها باستمرار .

وبالاطلاع على البيانات السابقة يتضح أن نسبة حرص الزوج على استشارة الزوجة باستمرار تزداد بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، وقد يرجع ذلك لعدة عوامل، كنضج الزوجة، وكبر سنها، وزيادة دخلها من العمل، وكل هذه العوامل مرتبطة بزيادة عدد سنوات عمل الزوجة .

جدول رقم (٧٤)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة وأخذ الزوج برأي الزوجة (×)

استشارة الزوج برأي زوجته / عدد سنوات عمل الزوجة	باستمرار		أحياناً		نادراً		لا		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٢٥	٣١ر٦	٤٦	٥٨ر٢	٦	٧ر٦	٢	٢ر٥	٧٩	٢٦ر٢	٦ر٦	٨ر٠ غير دالة
من٥-١٠سنوات	٢٨	٣٦ر٢	٥٣	٥٠ر٥	١٢	١١ر٤	٢	١ر٩	١٠٥	٣٤ر٩		
من١٠-١٥سنة	٢٢	٣٧ر٩	٣٢	٥٥ر٢	٤	٦ر٩	-	-	٥٨	١٩ر٣		
من١٥-٢٠سنة	١٨	٤١ر٩	٢١	٤٨ر٨	٤	٩ر٣	-	-	٤٣	١٤ر٣		
من٢٠سنة فأكثر	٨	٥٠ر٠	٧	٤٣ر٨	١	٦ر٣	-	-	١٦	٥ر٣		
المجموع	١١١	٣٦ر٩	١٥٩	٥٢ر٨	٢٧	٩ر٠	٤	١ر٣	٣٠١	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٤) أن قيمة كا٢ بلغت (٦ر٦٪)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٨ر٠)، مما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، وبالنظر إلى توزيع بيانات العينة بالنظر إلى هذين المتغيرين نجد أن نسبة (٣١ر٦٪)، من الفئة الأولى من الزوجات العاملات، التي عملت ما بين سنة إلى أقل من خمس سنوات أجبن بأن الأزواج يأخذون برأيهن . أما بالنسبة للفئة الثانية من الزوجات العاملات اللاتي عملن ما بين ٥-١٠ سنوات فنجد أنه قد ذكرت نسبة (٣٦ر٢٪) أن الزوج يأخذ برأيها. وقد ذكرت نسبة (٣٧ر٩٪) من الفئة الثالثة التي عملت ما بين ١٠-١٥ سنة أن الزوج يأخذ برأيها . وبالنسبة للفئة الرابعة التي عملت ما بين ١٥- ٢٠ سنة، فقد ذكرت نسبة (٤١ر٩٪) أن الزوج يأخذ عادة برأيها . بينما ذكرت نسبة (٥٠ر٠٪) من الفئة الأخيرة التي عملت قرابة ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يأخذ عادة برأيها .

وبالاطلاع على النسبة السابقة نلاحظ أن الزوج يأخذ برأي الزوجة في كل الفئات من الزوجات العاملات، وأن هذه النسبة ترتفع بازدياد عدد سنوات عمل الزوجة، مما يؤكد الملاحظات التي سبق أن ذكرناها.

جدول رقم (٧٥)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لاستشارة الزوج لزوجته

عند زواج أحد الأبناء أو البنات

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- نعم	٣١٢	٨١ر٣
- أحياناً	٢٦	٦ر٨
- نادراً	٥	١ر٣
- لا	١	٠ر٣
- أخرى	٥	١ر٣
- من دون إجابة	٣٥	٩ر١
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٧٥) أن نسبة (٨١ر٣٪) أفادت بالإيجاب، في حين ذكرت نسبة (٦ر٨٪) بأحياناً، بينما أشارت نسبة (١ر٣٪) بأنه نادراً ما يستشيرها في ذلك، وأجابت نسبة (٠ر٣٪) بأنه لا يستشيرها على الإطلاق .

ويلاحظ أن أعلى نسبة تشير إلى استشارة الزوج لزوجته، الأمر الذي يشير إلى تغير في طبيعة العلاقة بين الزوجين، إذ أصبحت الحياة بينهما قائمة على التشاور وأخذ رأي الابن أو الابنة عند زواجهما، وإعطائهما الفرصة للاختيار .

جدول رقم (٧٦)

يوضح العلاقة بين عدد سنوات عمل الزوجة واستشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء (×)

استشارة الزوج لزوجته عند زواج أحد الأبناء / عدد سنوات عمل الزوجة	نعم		أحياناً		نادراً		لا		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
أقل من ٥سنوات	٦٢	٨٤ر٩	٧	٩ر٦	١	١ر٤	–	–	٣	٤ر١	٧٣	٢٧ر٢	١٢ر٧	٠ر٦ غير دالة
من٥-١٠سنوات	٧٨	٨٨ر٦	٥	٥ر٧	٣	٣ر٤	١	١ر١	١	١ر١	٨٨	٣٢ر٨		
من١٠-١٥سنة	٤٦	٨٨ر٥	٥	٩ر٦	–	–	–	–	١	١ر٩	٥٢	١٩ر٤		
من١٥-٢٠سنة	٣٤	٨٧ر٢	٥	١٢ر٨	–	–	–	–	–	–	٣٩	١٤ر٦		
من٢٠سنة فأكثر	١٦	١٠٠	–	–	–	–	–	–	–	–	١٦	٦ر٠		
المجموع	٢٣٦	٨٨ر١	٢٢	٨ر٢	٤	١ر٥	١	٤ر	٥	١ر٩	٢٦٨	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (٣٣)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١).

يتضح من الجدول رقم (٧٦) أن قيمة كا٢ بلغت (١٢ر٧) مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٦) الأمر الذي يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين، ويشير توزيع استجابات العينة إلى أن نسبة (٨٤ر٩٪) من الفئة التي عملت من سنة إلى أقل من خمس سنوات أن زوجها يستشيرها في مقابل (٨٨ر٦٪) من الفئة التي عملت من ٥-١٠ سنوات، في مقابل (٨٨ر٥٪) من الفئة التي عملت من ١٠-١٥ سنوات، في حين أن الفئة التي عملت من ١٥-٢٠ سنة أكدت ذلك بنسبة (٨٧ر٢٪)، وأكدت الفئة التي عملت نحو ٢٠ سنة فأكثر أن الزوج يستشيرها عند زواج أحد الأبناء بنسبة (١٠٠٪) .

كذلك حاولنا التعرف على تأثير بعض متغيرات الدراسة على مشاركة المرأة في القرارات الأسرية كالدرجة، أو المستوى الوظيفي للزوجة، إذ إنه كلما كانت الزوجة حسب بعض الافتراضيات النظرية في مستوى وظيفي عالٍ، كلما شاركت في إصدار القرارات الوظيفية بفاعلية أكبر، مما قد يؤدي إلى تعودها على ذلك، ومن ثم اتساع ميلها لإصدار القرارات في إطار الحياة الأسرية، حيث تصبح المشاركة في إصدار القرارات الأسرية جزءاً من ثقافتها وشخصيتها .

جدول رقم (٧٧)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة وموقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها (×)

موقف الزوجة العاملة إذا لم يأخذ زوجها برأيها / مستوى وظيفة الزوجة	تصر على ضرورة المشاركة		تتركه يفعل ما يريد		تستعين بالأقارب للضغط عليه		تحاول إقناعه		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١٢	٣٨ر٢	-	-	-	-	٢٠	٥٨ر٨	١	٢ر٩	٣٤	١١ر٧	١٢ر٧	٠ر١
إدارة وسطى	٥٩	٢٨ر٥	٧	٣ر٤	٢	١ر٠	١٣٩	٦٧ر١	-	-	٢٠٧	٧١ر٤		
إدارة دنيا	١٧	٣٤ر٧	-	-	١	٢ر٠	٣١	٦٣ر٢	-	-	٤٩	١٦ر٩		
المجموع	٨٩	٣ر٧	٧	٢ر٤	٣	١ر٠	١٩٠	٥٦ر٥	١	٣ر	٢٩٠	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١١)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٧) أن قيمة كا٢ بلغت (١٢ر٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وأشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن الموظفات في الفئة

الأولى تصررْنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٢ر٣٨٪)، والموظفات في الفئة الثانية، تصررْنَ على ضرورة المشاركة بنسبة (٥ر٢٨٪)، أما الموظفات في الفئة الثالثة بنسبة (٧ر٣٤٪)، أو بالنسبة للاستجابة الثانية، تتركه يفعل ما يريد، فالفئة الأولى لم تستجب لهذه الاستجابة، والفئة الثانية استجابت بنسبة (٤ر٣٪)، أما الفئة الثالثة فلم تستجب أيضاً لهذه الاستجابة، أما بالنسبة للاستعانة بالأقارب للضغط عليه فكانت نسبة (٠ر١٪) للموظفات بالفئة الثانية، ونسبة (٠ر٢٪) للموظفات بالفئة الثالثة، وكانت نسبة محاولة إقناعه بالنسبة للفئة الأولى (٨ر٥٨٪)، و(١ر٦٧٪) للفئة الثانية من الموظفات، و(٣ر٦٣٪) بالنسبة للفئة الثالثة من الموظفات . وبالاطلاع على المعطيات السابقة، يتضح أن أعلى نسبة في الإصرار ضرورة المشاركة، كانت من قِبَل الموظفات في المستويات الإدارية العليا، وربما يرجع هذا إلى تعود الزوجة على اتخاذ القرارات في العمل، مما أثر على شخصيتها وتعاملها مع من حولها، حتى في نطاق الحياة الأسرية .

جدول رقم (٧٨)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفية الزوجة ومتخذ القرار بعدد الأبناء (×)

متخذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله / مستوى وظيفة الزوجة	الزوج		الزوجة		الاثنين معاً		حسب الظروف		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	٤	١١ر٨	٣	٨ر٨	٢٧	٧٩ر٤	–	–	٣٤	١١ر٨	٣ر٦	٠ر٧ غير دالة
إدارة وسطى	١٦	٧ر٨	١٧	٨ر٣	١٦٦	٨١ر٠	٦	٢ر٩	٢٠٥	٧١ر٤		
إدارة دنيا	٣	٦ر٣	٣	٦ر٣	٤٢	٨٧ر٥	–	–	٤٨	١٦ر٧		
المجموع	٢٣	٨ر٠	٢٣	٨ر٠	٢٣٥	٨١ر٩	٦	٢ر١	٢٨٧	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٤)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٧٨) أن قيمة كا٢ بلغت (٣ر٦)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٧ر٠)، وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين . وقد أشارت بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة اتخاذ القرار بعدد الأبناء بعد مشيئة الله من قبل الأزواج في فئة الموظفات بالمستويات الإدارية العليا بلغت (٨ر١١٪)، وفي فئة الموظفات بالمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٨ر٧٪)، وفي الفئة الثالثة من الموظفات في المستويات الإدارية الدنيا كان اتخاذ القرار من قبل الأزواج بنسبة (٣ر٦٪)، في حين كان اتخاذ القرار من قبل الزوجة في المستويات الإدارية العليا بنسبة (٨ر٨٪) بينما في المستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٣ر٨٪)، وفي المستويات الإدارية الدنيا بنسبة (٣ر٦٪) في حين كان اتخاذ هذا القرار من قبل الاثنين معاً في المستويات الإدارية العليا (٤ر٧٩٪)، والمستويات الإدارية الوسطى بنسبة (٠ر٨١٪)، بينما الإدارة الدنيا بنسبة (٥ر٨٧٪) .

الملاحظ من النسب السابقة أن أعلى النسب تتركز في اتخاذ القرار بعدد الأبناء من قبل الزوجين معاً مما يشير إلى بعض التغيرات على العلاقات بين الزوجين بشكل عام، بغض النظر عن المستوى الوظيفي للزوجة، وقد لا يعني ذلك أن هذا التغيير يشمل كافة أسر الزوجات العاملات، فتأثير عمل المرأة يختلف من مجتمع لآخر، ومن منطقة لأخرى في المجتمع نفسه، كذلك قد يختلف التأثير باختلاف مدى حجم إسهامها المرأة في دخل الأسرة، فبقدر إسهامها في أمور الأسرة المادية، لا بد وأن تسهم في قضايا الأسرة الأخرى، وأمورها المختلفة، هذا التغير الذي طرأ على دور المرأة عزز من مكانتها، وتقديرها الاجتماعي من قبل المجتمع بشكل عام، وعلى هذا الأساس نشأت علاقات جديدة بين الزوجين قائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف، وأصبحت القرارات، وقضايا الزوجين والأسرة في غالبية أسر العاملات لا تتخذ إلا بعد تداول ونقاش بينهما (الحسون، ١٤١٤، ٧١-٧٢) .

وتشير " آل الشيخ " في نتائج دراستها إلى ارتباط موجب بين الطموح وصراع

رعاية الأولاد، إذ تشير النتائج إلى أن السيدات صاحبات الطموح المرتفع لديهن صراع العلاقة بالزوج أعلى منه لدى السيدات منخفضات الطموح (آل الشيخ، ١٩٩٠م، ١٥٠-١٥١) . وتتفق " آدم " مع هذه النتيجة من حيث الصراع عموماً، إذ إن انخفاض مستوى التعليم مع المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة قد يشعرها بالمرارة التي تولد لديها الصراع، وأن هذه العلاقة تبدو عكسية بين مؤهل الزوجة وجميع مكونات الصراع، وعلى الرغم من أن للمؤهل التعليمي فاعلية على الصراع بمكوناته، فإنه عند المرأة لا يقترن التغير في المؤهل التعليمي لديها بطموحها (آدم، ١٩٨٠م) .

ومن منطلق أن استقلال الزوجة المادي منحها القوة والقدرة على رفض ما يجرحها ويسيء لمشاعرها وإنسانيتها، توجهنا للمبحوثات بالسؤال عن موقفهن إذا تزوج أزواجهن بأخريات حيث كانت الإجابات كما في الجدول رقم (٨١) على النحو الآتي: أوافق عن رضا بنسبة (٦ر١٪)، أرضى بالأمر الواقع بنسبة (٢ر٣٩٪)، أستعين بالأقارب بنسبة (٥ر٥٪)، في حين كانت نسبة أطلب الطلاق (٠ر٤١٪) .

جدول رقم (٧٩)

يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لموقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى

الاستجابات	التكرار	النسبة (٪)
- أوافق عن رضا	٦	١ر٦
- أرضى بالأمر الواقع	١٥١	٣٩ر٢
- أستعين بالأقارب	٢١	٥ر٥
- أطلب الطلاق	١٥٨	٤١ر٠
- أخرى	٤٨	١٢ر٥
المجموع	٣٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٨٠)

يوضح العلاقة بين عدد أطفال الزوجة وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى

جدول رقم (٦٨) (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / عدد الأطفال	أوافق عن رضاء		ارضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
من ٠-طفلين	١	٩ر	٢٩	٢٦ر١	٦	٥ر٤	٦٢	٥٥ر٩	١٣	١١ر٧	١١١	٢٨ر٩	٢٨ر٠	٠ر٠٠٥ دالة
من ٣-٤ أطفال	٢	١ر٣	٦٤	٤١ر٠	٨	٥ر١	٦٠	٣٨ر٥	٢٢	١٤ر١	١٥٦	٤٠ر٦		
من ٥-٦أطفال	٢	٢ر٣	٣٦	٤١ر٩	٦	٧ر٠	٣٢	٣٧ر٢	١٠	١١ر٦	٨٦	٢٢ر٤		
من ٧أطفال فما فوق	١	٣ر٢	٢٢	٧١ر٠	١	٣ر٢	٤	١٢ر٩	٣	٩ر٧	٣١	٨ر١		
المجموع	٦	١ر٦	١٥١	٣٩ر٣	٢١	٥ر٥	١٥٨	٤١ر١	٤٨	١٢ر٥	٣٨٤	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١) .

يتضح من الجدول رقم (٨٠) أن قيمة كا٢ (بلغت ٢٨ر٠)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠ر٠٠٥) وهو ما يعني وجود علاقة بين المتغيرين .

جدول رقم (٨١)

يوضح العلاقة بين مستوى وظيفة الزوجة

وموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى (×)

موقف الزوجة إذا تزوج زوجها بأخرى / مستوى وظيفة الزوجة	أوافق عن رضاء		ارضى بالأمر الواقع		أستعين بالأقارب		أطلب الطلاق		أخرى		المجموع		قيمة كا٢	مستوى الدالة
	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪		
إدارة عليا	١	٢ر٩	١١	٣٢ر٤	٢	٥ر٩	١٣	٣٨ر٢	٧	٢٠ر٦	٣٤	١١ر٨		
إدارة وسطى	٣	١ر٥	٦٩	٣٣ر٥	٩	٣ر٩	٩٨	٤٧ر٦	٢٨	١٣ر٦	٢٠٦	٧١ر٣		
إدارة دنيا	٢	٤ر١	٢١	٤٢ر٩	٥	١٠ر٢	٢٠	٤٠ر٨	١	٢ر٠	٤٩	١٧ر٠		
المجموع	٦	٢٠١	١٠١	٣٤ر٩	١٥	٥ر٢	١٣١	٤٥ر٣	٣٦	١٢ر٥	٢٨٩	١٠٠ر٠		

(×) من دون إجابة (١٢)، ربة منزل (٨٤)، عدد العاملات في العينة (٣٠١) .

يتضح من الجدول رقم (٨١) أن قيمة كا٢ بلغت (١٢ر٧)، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١ر٠) الأمر الذي يشير إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين، إذ تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة من توافق عن رضاء في المستويات الوظيفية العليا بلغت (٩ر٢ ٪)، وفي المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٥ر١٪)، بينما في المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (١ر٤٪). في حين كانت نسبة أرضى بالأمر الواقع في المستويات الوظيفية العليا (٤ر٣٢٪)، بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٥ر٣٣٪)، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت (٩ر٤٢٪) . بالمقابل كانت نسبة أستعين بالأقارب في المستويات الوظيفية العليا (٩ر٥٪). بينما في المستويات الوظيفية الوسطى بلغت (٩ر٣٪)، وفي المستويات الوظيفية الدنيا بلغت النسبة (٢ر١٠٪)، وبالنسبة لطالبات الطلاق كانت النسبة في فئة الموظفات بالمستويات الإدارية العليا (٢ر٣٨٪)، وفي فئة المستويات الوظيفية الوسطى (٦ر٤٧٪)، بينما في المستويات الإدارية الدنيا كانت النسبة (٨ر٤٠٪). والواقع أن أغلبية المبحوثات لا يؤيدن طلب الطلاق من أجل الحفاظ على كيان الأسرة ومراعاة لمشاعر الأبناء، ولكنهن اتفقن على رفض الزوج زوجاً وشريك حياة، لو تزوج بأخرى، مما يدل على قوة شخصية الزوجة، وشعورها بأنها تستطيع أن تواجه الحياة بمفردها، لو اضطرت إلى ذلك، وربما كان للعمل دور في استقلالية الزوجة، وإكسابها الجرأة والقوة لأن ترفض هذا الوضع، وربما كان ذلك يرجع إلى خلفية الزوجة ووعيها بحقوقها، أو قد يكون لمكانة الزوجة العائلية (الاقتصادية والاجتماعية) أو ربما قد تكون كل هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى تعليمها وثقافتها وإحساسها بقدراتها وذاتها وشخصيتها .

خامساً : الخلاصة :

استناداً إلى التحليلات التي عرضناها خلال هذا الفصل للمتغيرات المحددة

لمشاركة الزوجة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، برزت مجموعة من الحقائق التي يمكن إيجازها فيما يلي :

١- إن لسن الزوجة دوراً في زيادة مكانتها في الأسرة، إذ اتضح أنه بازدياد سن الزوجة يحرص الزوج على أخذ موافقتها عند اتخاذ قرارات مهمة بالأسرة كعدد الأبناء، أو في حالة شراء سلعة معينة .

٢- إن هناك تأثيراً لمتغير عدد الأطفال على مشاركة الزوجة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية، كموقفها إذا تزوج زوجها بأخرى وارتباط ذلك بعدد أطفالها، إذ اتضح أنه كلما زاد عدد الأطفال، كلما رضيت الزوجة بالأمر الواقع، في المقابل فإن متغير عدد الأطفال لا يؤثر على صاحب القرار في إقامة علاقات جديدة مع آخرين، أو قبل الزوج إقامة علاقة اجتماعية مع أسرة أخرى تكون المبادرة فيها الزوجة .

٣- بالنسبة لمتغير عدد سنوات الزواج وتأثيره على الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل والاستمرار فيه، اتضح أن مساعدة الزوج من أهم الظروف المساعدة للمرأة على العمل خارج المنزل، يليها وعي الأسرة بأهمية عمل المرأة، فالتعليم المناسب، يليه حاجة الأسرة لدخل الزوجة، فتقدير المجتمع لعمل المرأة .

٤- وجود تأثير لمتغير مستوى تعليم الزوجة، ومستوى تعليم الزوج، على موافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل . وعدم تأثير المستوى التعليمي للزوجة على اتخاذ قرارات أسرية، كتعليم الأبناء، وتربيتهم، وتسميتهم، واختيار شريك الحياة للأبناء، وتنظيم النسل.

٥- إن دوافع المرأة للعمل متقاربة، سواء أكانت بين العاملات أو غير العاملات، مثل تحسين المستوى المعيشي للأسرة، وتحقيق الذات .

٦- إن المشكلات بين الزوجة غير العاملة أكثر من المشكلات بين الزوج والزوجة العاملة.

٧- إن متغير قطاع عمل الزوجة ضعيف التأثير على مشاركة الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية، في المقابل فقد اتضح وجود علاقة بين طبيعة عمل الزوجة وموافقة الزوج على عمل زوجته خارج المنزل .

٨- إن للتغيرات الاجتماعية دوراً بارزاً في تغيير مفاهيم مجتمعية معينة، كعلاقة الزوجين ببعضهما، وكتغيير النظرة للمرأة ومكانتها الاجتماعية .

obeikandl.com